



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

المديونية الخارجية وآثارها الاقتصادية في الدول المختارة مع الإشارة إلى الجزائر.

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:
- علاوة نواري

من إعداد:
- سهيلة مخالفة.

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|-----------------|--------------------|-----------------------------|--------|
| لقوي عبد الحفيظ | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | رئيسا |
| فرطقي جابر | أستاذ مساعد "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | ممتحنا |
| علاوة نواري | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | مقررا |

السنة الجامعية: 2023/2022



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

المديونية الخارجية وآثارها الاقتصادية في الدول المختارة مع الإشارة إلى الجزائر.

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

- علاوة نوري

من إعداد:

-سهيلة مخالفة.

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|-----------------|--------------------|-----------------------------|--------|
| لقوي عبد الحفيظ | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | رئيسا |
| فرطقي جابر | أستاذ مساعد "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | ممتحنا |
| علاوة نوري | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | مقررا |

السنة الجامعية: 2022/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الشكر والتقدير



قال الله تعالى " وذا تاذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم"
اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك
الحمد بعد الرضا نحمد الله عز وجلنا أنه وفقنا إلى إنجاز هذا
العمل المتواضع نسأل الله أن ينفعنا به

ولن نكون منصفين في شيء إلا لما نتقدم بباقات الشكر
والتقدير للأستاذ الفاضل علاوة نواري لإشرافه على هذا البحث
واتمام هذا العمل المتواضع كما نتقدم بجزيل الشكر الأستاذ
فجزاه الله كل خير وجعلها في ميزان حسناته والحمد لله دائما



الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على المصطفى وأهله من وفى
أما بعد الحمد لله الذي وفقنا لثمين هذه الخطوات في مسيرتنا
الدراسية بمذكراتنا هذه ثمره الجهد والنجاح بفضلته تعالى
مهداة إلى قدوتي وعزتي من كان دعاءهما وتعبهما سر نجاحي بعون
الله وتوفيقه أبي وأمي أطال الله في عمركما
إلى إخوتي شقه الفؤاد والروح وكل عائلة مخالفة
إلى زوجي الذي ساندني في هذا المشوار أدامه الله سندا لي
إلى صديقة الدرب فاطمة الزهراء أتمنى لك النجاح في حياتكي
إلى جيرانى الذين جمعتمني بهم حلاوة الأيام
إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث ولو بكلمة تشجيع
لكل من نسيهم قلبي ولم ينسهم قلبي
اسأل الله- عز وجل- ان يكون هذا العمل خالصا لوجهه تعالى



الملخص

استهدفت هذه الدراسة الإطار المفاهيم للمديونية الخارجية ونظائرها على الدول المدنية التركيز على دراسة العلاقة النسبية بين الاحتياطات الصرف الأجنبي والادخار إلى إجمال الدين الخارجي في ثلاث دول الجزائر وتونس والعراق أيضا وضعية رصيده الميزان التجاري مستخدما في ذلك مزيج من المناهج المنهج الوصفي والمنهج الكمي وقد توصلت دراسة إلى وجود درس سلبية لعملية الاستيطان الخارجية ليست في صالحه اقتصادية الدول الثلاثة على المدى البعيد بين استمراريته تؤثر سلوا على معدلات التنمية الاقتصادية والمستقبل للأجيال اللاحقة لسكان هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: المديونية الخارجية، النمو الاقتصادي.

Résumé :

Cette étude visait le cadre conceptuel de l'endettement extérieur et ses analogues sur les pays civils, en se concentrant sur l'étude de la relation relative entre les réserves de change et l'épargne à la dette extérieure totale dans trois pays, l'Algérie, la Tunisie et l'Irak, ainsi que la l'état de sa balance commerciale, en utilisant une combinaison d'approches descriptives et quantitatives L'existence d'une leçon négative pour le processus de règlement à l'étranger, qui n'est pas dans l'intérêt économique des trois pays à long terme Entre sa continuité, il affecte les taux de développement économique et l'avenir des générations futures des habitants de ces pays.

Mots clés : endettement extérieur, croissance économique.

الفهرس

فهرس المحتويات

| | |
|-----|--|
| | المضمر |
| | الإهداء |
| | الملخص |
| | الفهرس |
| | قائمة الجداول والاشكال |
| a-1 | مقدمة |
| | الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة والدراسات السابقة |
| 1 | تمهيد |
| 2 | المبحث الأول: الاطار النظري للمديونية الخارجية |
| 2 | المطلب الأول: نشأة وتعريف المديونية الخارجية |
| 2 | الفرع الأول: نشأة المديونية الخارجية |
| 3 | الفرع الثاني: تعريف المديونية الخارجية |
| 4 | المطلب الثاني: مراحل المديونية الخارجية وانواعها |
| 4 | الفرع الأول: مراحل المديونية الخارجية |
| 6 | الفرع الثاني: انواع المديونية الخارجية |
| 8 | المطلب الثالث: أسباب اللجوء للمديونية الخارجية |
| 8 | الفرع الأول : اسباب داخلية |
| 11 | الفرع الثاني: اسباب خارجية |
| 13 | المبحث الثاني: عوامل ومؤشرات المديونية الخارجية وأثارها الاقتصادية |
| 13 | المطلب الأول: عوامل المؤدية الى المديونية الخارجية |
| 13 | الفرع الأول: العوامل الخارجية المؤدية إلى المديونية الخارجية |
| 14 | الفرع الثاني: العوامل الداخلية المؤدية إلى المديونية الخارجية |
| 15 | المطلب الثاني: أثار المديونية الخارجية |

| | |
|----|---|
| 15 | الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للديون الخارجية |
| 19 | الفرع الثاني: الآثار السياسية للديون الخارجية |
| 21 | الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية للديون الخارجية |
| 22 | المطلب الثالث: مؤشرات المديونية الخارجية |
| 22 | المبحث الثالث: الدراسات السابقة للدراسة |
| 24 | المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية |
| 27 | المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية |
| 28 | المطلب الثالث: القيمة المضافة |
| 29 | خلاصة الفصل |
| | الفصل الثاني: المديونية الخارجية وعلاقتها بمتغيرات اقتصادية في الجزائر وتونس والعراق |
| 30 | تمهيد |
| 31 | المبحث الأول: المديونية الخارجية وعلاقتها بمتغيرات اقتصادية في الجزائر |
| 31 | المطلب الأول: تقدير وتحليل المسار الزمني لتطور مؤشر العلاقة النسبية بين احتياطي الصرف الأجنبي والادخار الى اجمالي الدين الخارجي |
| 35 | المبحث الثاني: المديونية الخارجية وعلاقتها بمتغيرات اقتصادية في تونس |
| 35 | المطلب الأول: تقدير وتحليل المسار الزمني لتطور مؤشر العلاقة النسبية بين احتياطي الصرف الأجنبي والادخار الى اجمالي الدين الخارجي |
| 39 | المبحث الثالث: المديونية الخارجية وعلاقتها بمتغيرات اقتصادية في العراق |
| 39 | المطلب الأول: تقدير وتحليل المسار الزمني لتطور مؤشر العلاقة النسبية بين احتياطي الصرف الأجنبي والادخار الى اجمالي الدين الخارجي |
| 44 | خلاصة الفصل |
| 45 | خاتمة |
| 48 | قائمة المراجع |
| 51 | قائمة الملاحق |

قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|------------|--|--------|
| 1 | التغير في شروط التبادل التجاري والدول المتقدمة والدول النامية في الفترة 1998/1992 | 17 |
| 2 | متغيرات الدراسة في الاقتصاد الجزائري | 31 |
| 3 | تقدير المسار الزمني لاحتياطيات الصرف الأجنبي و إجمالي الدين الخارجي و المؤشرين النسبيين لاحتياطيات الصرف الأذخار الى إجمالي الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2013-2020 | 32 |
| 4 | متغيرات الدراسة في الاقتصاد التونسي | 35 |
| 5 | تقدير المسار الزمني لاحتياطيات الصرف الأجنبي و إجمالي الدين الخارجي و المؤشرين النسبيين لاحتياطيات الصرف الأذخار الى إجمالي الدين الخارجي في تونس خلال الفترة 2013-2020 | 37 |
| 6 | متغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي | 40 |
| 7 | تقدير المسار الزمني لاحتياطيات الصرف الأجنبي و إجمالي الدين الخارجي و المؤشرين النسبيين لاحتياطيات الصرف الأذخار الى إجمالي الدين الخارجي في العراق خلال الفترة 2013-2020 | 42 |

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|---|-----------|
| 35 | تطور مسار مؤشر تغطية الاحتياطيات لإجمالي الدين الخارجي في الجزائر 2020/2013 | 1 |
| 39 | تطور مسار مؤشر تغطية الاحتياطيات لإجمالي الدين الخارجي في تونس 2020/2013 | 2 |
| 44 | تطور مسار مؤشر تغطية الاحتياطيات لإجمالي الدين الخارجي في العراق 2020/2013 | 3 |

المقدمة

المقدمة

كانت الديون الخارجية العامة والخاصة المختلفة ظاهرة شائعة ومتزامنة للتجارة الدولية منذ العصور القديمة. تحتاج البلدان النامية إلى استثمارات محلية لتمويل خططها الإنمائية. إذا لم تتمكن المدخرات المحلية من أداء وظيفتها باعتبارها أكبر مصدر للتمويل ، فغالبًا ما تلجأ البلدان النامية إلى الاقتراض من الخارج ، بشرط أن يتم سداد الديون في المستقبل على أقساط ، ويتم الاتفاق على الفوائد بين السلطات المعنية ، وزيادة نسبة الدين بشكل كبير. ونتيجة لذلك ، تزيد الديون من عبء وتكلفة الديون الخارجية ، مما يؤدي إلى استفاد الدخل من احتياطات النقد الأجنبي للبلدان المدينة ، مما يؤدي إلى استمرار العجز.وفقا للعجز في هيكل ميزان المدفوعات، وتدهور أوضاع التجارة الخارجية ، وارتفاع معدل التضخم في البلد المدين، والضغط الخارجي المتزايد، تشترط الدولة الدائنة أن تستخدم الأموال المقترضة للاستهلاك المالي وغير إنتاج الاستثمار.

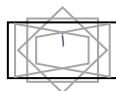
تعد مشكلة الديون الخارجية للدول النامية وبضمنها الجزائر و تونس و العراق أخطر المشاكل التي تواجه هذه الدول بما تمثله من أعباء مالية تحول دون إمكانية تحقيق أهدافها، لما تفرضه من هيمنة وقيد على مسيرتها الاقتصادية و عليه يمكننا ان نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي الآثار النسبية للمديونية الخارجية على متغيرات اقتصادية مهمة في دول عينة الدراسة (الجزائر وتونس، والعراق) ؟

من خلال التساؤل الرئيسي نقوم بطرح بعض التساؤلات الفرعية منها:

- ماهية المديونية الخارجية؟
- ماهي آثار المديونية الخارجية ومؤشرات قياسها ؟
- ماهو أثر معدل التغيرات الحاصلة في مؤشرات احتياطات الصرف الاجنبي الى اجمالي الديون ومؤشرات الادخار الى اجمالي الديون ووضعية الميزان التجاري في الجزائر وتونس والعراق؟

الفرضية الرئيسية:



توجد آثار نسبية للمديونية الخارجية وفق المؤشرات الاقتصادية المختارة في الدراسة ليس في صالح سياسة الاستدانة التي تخدم جهود التنمية في كل من الجزائر والعراق وتونس على المدى البعيد.

الفرضيات:

لمعالجة إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- تعتبر المديونية الخارجية مصدراً مُكَمَّلاً للادخار المحلي للخروج من حالة التخلف ولتحقيق تنمية اقتصادية .
- إدارة الدين الخارجي سوف تعمل على التقليل من أعباء الاقتراض الخارج
- توجد عدة آثار للمديونية الخارجية وتكمن مؤشرات قياسها في مؤشر نسبة احتياطي الصرف الى اجمالي الديون ومؤشر الادخار الى إجمالي الديون.
- يوجد أثر سالب معنوي احصائياً لمؤشرين ليس لصالح سياسة الاستدانة في هذه الدول ويؤثر سلباً على التنمية في المدى الطويل .

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع الدافع الرئيسي لاختيار هذا الموضوع لأسباب موضوعية تتجلى خاصة في تقليص حدة آثار المديونية على الاقتصاديات العربية، ونظراً لعدم وجود حل فعال لهذه المشكلة ، هناك حاجة إلى مزيد من البحث والتفكير أكثر من أي وقت مضى لإيجاد حل لذلك ،بالإضافة إلى هذا ، فإنه لدي اهتمام كبير بقضية المديونية منذ بداية الدراسة و رغبة الميول الشخصي قي دراستها.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية اختياري لهذا البحث إلى ان الموضوع يلقي في الحاضر اهتماما على الصعيد الدولي يوازي ماله من اهمية قصوى على المستوى العربي و المحلي، و من جهة أخرى، ستسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن تطور الديون الخارجية في 3 دول الدراسة و إبراز تأثير الديون الخارجية على اقتصادها (الجزائر، تونس، العراق).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز أسباب وآثار المديونية الخارجية والوقوف على تطور حجم الديون الخارجية في دول عينة الدراسة وعلاقتها النسبية بالادخار واحتياطات الصرف.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة للإجابة على الإشكالية واثبات او نفي صحة فرضيات الدراسة، تم استخدام مزيج من المناهج من بينها المنهج الوصفي والمنهج الكمي في تقدير معادلات الاتجاه الزمني لبعض متغيرات الدراسة بالاستناد الى البرنامج الاحصائي الجاهز SPSS .

حدود الدراسة:

الإطار الموضوعي: باتت هذه المشكلة مهدد رئيسي للدول النامية بشكل عام (تونس، العراق) والجزائر بشكل خاص، وبسبب استمرارية هذه المشكلة دون حل فعال فهي بالتأكيد تحتاج المزيد من الدراسات والحلول الواقعية التي تجعل البلدان النامية قادرة على تجاوزها .

الإطار الزمني والإطار المكاني: الجزائر (2013- 2020) ، تونس (2013- 2020) ، العراق (2015- 2020).

هيكلية الدراسة:

سعيًا للإجابة على اشكالية البحث وتأكيد صحة الفرضيات من عدمها تمت صياغة الموضوع ضمن فصلين رئيسيين من أجل الإلمام بمختلف جوانبه، وهي كالآتي:

الفصل الأول تناول مختلف الجوانب المفاهيمية للمديونية الخارجية من نشأة وتعريف وكذلك عوامل ومؤشرات هذه الأخيرة وآثارها بالإضافة ايضا إلى الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة المديونية الخارجية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 2013/2020 والعراق خلال الفترة 2015/2020.

الفصل الاول:

الأدبيات النظرية للدراسة و الدراسات
السابقة

تمهيد

إن أخطر ما تواجه الدول النامية اليوم من مشكلات اقتصادية هي مشكلة الديون الخارجية التي تراكمت عليها خلال العقود المنصرمة، حيث أصبحت هذه المشكلة الأم التي تتوالد عنها مختلف المشكلات الاقتصادية التي تجابه الدول النامية كارتفاع الأسعار والهبوط المستمر في سعر صرف عملاتها المحلية والعجز المتفاقم في الحساب الجاري بميزان مدفوعاتها وتزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وعدم استقرار السياسات الاقتصادية .

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كل مبحث يتضمن ثلاث مطالب

المبحث الأول: الإطار النظري للمديونية الخارجية**المبحث الثاني: عوامل و مؤشرات المديونية الخارجية و أثارها الاقتصادية****المبحث الثالث: الدراسات السابقة للدراسة**

المبحث الأول: الإطار النظري للمديونية الخارجية

أصبحت الدولة النامية موقع مشاكل الاقتصادية و لعلها نشأ ما يعرف بالمديونية الخارجية لتغطية ضعفها. و سنحاول إعطاء نشأة و تعاريف المديونية الخارجية و مراحلها أسباب اللجوء للمديونية الخارجية.

المطلب الأول: نشأة و تعريف المديونية الخارجية

الفرع الأول: نشأة المديونية الخارجية

ان مشكلة المديونية ظاهرة قديمة فهي ليست ظاهرة حديثة النشأة، وفي ضوء هذه الخلفية يمكننا استخلاص بعض الأمثلة لنماذج من المديونية لبعض الدول فنجد نموذج الدولة العثمانية التي كانت في حاجة إلى التمويل، و قد تزامن هذا الوضع مع وجود فوائض مالية في الغرب و ظهور استراتيجية تصدير رؤوس الأموال من طرف الدول الغربية و قد جلبت الدول العثمانية الأموال الغربية ولكنها لم تستخدم هذه الأموال في عملية الإنتاج وإنما في تمويل حروب ضد الانفصاليين لذلك لم ينتج المال شيئاً يمكنه من دفع مستحقته عند حلول موعد الاستحقاق.¹

وعندما حل أجل التسديد اضطرت الدولة العثمانية إلى فرض ضغط جبائي على مواطنيها مما أدى إلى تمرد جعلها تحتاج إلى التمويل أكثر من الأول و بذلك ارتفعت ديون الدولة العثمانية نتيجة للتكاليف الباهظة لتمويل الجيوش .²

ولتنظيم تصدير رؤوس الأموال تجاه الدولة العثمانية تم إنشاء البنك العثماني سنة 1863، وهو ملك مزدوج للمصالح الإنجليزية و الفرنسية وبذلك تراكمت القروض ليها حيث أبرمت ما بين 1854-1873، 17 قرصاً بأسعار فائدة ما بين 15-25 % مما أدى بها إلى إعلان توقفها عن تسديد ديونها سنة 1975 علماً أن دينها كان آنذاك 5.5 مليون ليرة تركية وفائدة مقدارها 10 % وأصبحت بذلك موارد الخزينة توظف أولاً لتسديد ديون البلاد، وهذا النموذج الذي ذكرناه هو مثال لدولة قوية رأينا من خلاله كيف فرضت

¹مشير الوردى، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-

2003)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أكتوبر 2006، ص46-47.

² مرجع نفسه، ص46-47.

عليها الوصاية المالية و الابتزاز بسبب المديونية وكذلك الحال إذا تحدثنا من تاريخ الديون لتونس على سبيل المثال ¹.

الفرع الثاني: تعريف المديونية الخارجية

تعرف المديونية الخارجية على أنها مقدار الخصوم التعاقدية المنصرفة و القائمة في أي وقت بعينه على المقيمين في بلد ما لغير المقيمين مع تحديد الأقساط لسداد الأصل مع الفائدة* او بدونها او لسداد الفائدة للأصل او بدونها.²

يمكن تعريف القرض الخارجي بأنه اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية، مع الالتزام بإعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (الفوائد) خلال فترات زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض.³

قد حددت مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة 1988 المديونية و الديون الخارجية على أنها قيمة الالتزامات القائمة و الموزعة، في أي فترة من الزمن، للمقيمين في دول معينة تجاه غير مقيمين لدفع الأساس مع بدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس .وهذا التعريف الواسع الديون الخارجية يتطلب النظام المرن لتدوين و ادارة الديون ، ويتطلب المعرفة الكاملة لكافة الالتزامات المالية الخارجية للدولة، والتي تشمل ديون الحكومة ،وديون المؤسسات العامة و الخاصة المضمونة أو غير المضمونة من طرف الحكومة ، وتشمل كذلك العمليات المالية الأخرى و لأعوان الاقتصاديين مثل الاستثمار المباشر.⁴ قامت فضيلة جنوحات وضع تعريف موحد للديون الخارجية وهو ما يلي:⁵

¹ أحمد زكريا صيام، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية ،رسالة ماجستير غير منشورة 1995 1996 ،ص65.

²علي محمد سعود،ميثم صاحب عجام،فخ المديونية الخارجية للدول النامية لأسباب و الاستراتيجيات ،الطبعة الأولى،دار الكندي للنشر و التوزيع ،الأردن ،عمان ،2018،ص89

* ربا محرم في الشريعة الإسلامية

³ زكي رمزي ، أزمة الديون الخارجية ،رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . 1978 م ، ص 66

⁴ نجود احمد ملحم ،المديونية الخارجية و علاجها من منظور الاقتصاد الاسلامي دراسة حالة الأردن للفترة(1990-

2004)،رسالة ماجستير اقتصاد و مصاريف إسلامية ،جامعة اليرموك، الاردن،2007،ص32

⁵ السيد احمد صادق اسماعيل،اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1990-2018)،

مجلة البحوث المالية و التجارية،المجلة 22،العدد2، 2021،ص54

إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويا إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما تجاه غير المقيمين به ، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوق بالفوائد أو من دونها ، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل" .

المطلب الثاني: مراحل المديونية الخارجية وأنواعها.

الفرع الأول: مراحل المديونية الخارجية

رجع جذور المديونية الخارجية في الدول النامية إلي المراحل الكبرى التي مرت بها العلاقات بين هذه الدول الصناعية و علي الأخص إلي مرحلة النشوء و تطوير رأسمالية احتكار التمويل التي زادت من درجة تبعية الدول النامية للدول الصناعية الرأسمالية وبشكل عام يمكن النظر للمديونية في أفاقها عبر ثلاث مراحل من النمو¹:

1. مرحلة الأولى: ما قبل الحرب العالمية الثانية

تمتد هذه المرحلة بين عام 1820 - 1840 وهي تاريخيا مرحلة ذات حركة دولية عالمية للرساميل وتميزت بتصدير كثير من الرساميل من جانب بريطانيا و فرنسا وتوجه جزء من هذه الرساميل نحو البلدان الجديدة آنذاك وجزء آخر لبلدان العالم الثالث الخاضعة للإمبراطوريات الاستعمارية كم شهدت نهاية السبعينات تطورا مفرطا في ديون الإمبراطورية العثمانية و مصر قد اتبعا سياسة تحديث الاقتصادي حمولة ما في بداية القرن عقب الحرب العالمية الأولى فقد تم تحديث الحركات الأولية للرساميل و كانت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الدائن الأساسي بالنسبة لبقية العالم وفي ملفات مخزون الديون الدولية نجد في عدد البلدان الأساسية: كندا- استراليا - الهند إلا أن الحدث البارز في هذه المرحلة هو أزمة الاقتصادية الدولية التي بدأت في و.م.أ. عام 1929 وسميت بأزمة الثلاثينات وقد أدت الأزمة بالدرجة الأولى إلى هبوط مدا خيل صادرات البلدان المدينة بسبب الركود في البلدان الصناعية و صعود سياسة الحماية و انهيار أسعار المواد الأولية مما أدى في نهاية الأمر إلى تفجر أزمة الديون وكانت أزمة الديون دولية ذات مدى عالمي و قد عملت البلدان المدينة في المرحلة الأولى لتجاوز أزمة السيولة وخاصة بمحاولة الحصول على الاعتمادات لأجل قصير من المصارف الغربية لتنمية خدمة ديونها و بسبب عدم حصول على تلك

¹ عبد السعيد عبد إسماعيل، أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 1996، ص44

الاعتمادات دخل معظمها في مرحلة عجز عن الدفع منذ عام 1931 وتوقفت عنها حركة تصدير الرساميل وبصورة إجمالية فقد شكلت مرحلة الثلاثينات منطلقا لكثير من التعديلات المتعلقة بالتدفقات المالية الدولية.¹

2. المرحلة الثانية: ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات

وهذه المرحلة شهدت تغيرات عميقة وجذرية، والتي بموجبها تم صياغة نظام اقتصادي دولي جديد من مختلف العناصر الاقتصادية، بدأ من التوقيع على اتفاقية (بريتن وودز) وهذا النظام وضع أسعار ثابتة للصرف قابلة للتحويل ضمن حدود معينة، وكذلك تشجيع التدفقات الدولية لرأس المال للأغراض الإنتاجية وتبع ذلك إنشاء مؤسسات مالية مثل (البنك العالمي لغرض إعادة أعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وصندوق النقد الدولي) وذلك لغرض إعطاء أكبر قدر ممكن لتحقيق السيولة الدولية، إلا أن أهم ما شهدته هذه الفترة الزمنية وخاصة على صعيد الدول النامية، هو حصولها على استقلالها السياسي لمعظم هذه الدول وبالتالي اندفعت هذه الدول في تحقيق تنميتها الاقتصادية من خلال الاستدانة الخارجية، ففي عام 1955 بلغت ديون البلدان النامية بحدود (8) مليار دولار.

وبنهاية الخمسينات تضاعف هذا الرقم بسبب حصول العديد هذه الدول على استقلالها، وفي الستينات ازدادت مديونيتها، حيث بلغت عام 1967 (36) مليار وعام 1970 (66) مليار دولار، غير أن هذه الديون لم تهدد الحياة الاقتصادية لهذه البلدان، أما فترة السبعينات فقد اتسمت بعدم الاستقرار الاقتصادي الدولي.²

3. مرحلة الثالثة: الثمانينات و حتى الوقت الحاضر (مرحلة الأزمة)

اتسمت هذه المرحلة ببداية انطلاق مازق المديونية الخارجية فقد أدت المستويات المرتفعة لإقراض بالنسبة للبلدان النامية خلال عقد السبعينات وعند تدهور أوضاعها المالية في بداية الثمانينات فقد ظهرت بوادر تلك الأزمة ابتداء ببولندا في عام 1981 حين تبين بأن ليس بإمكانها دفع ما يترتب عليها من فوائد * لقروضها الخارجية، لكن هذه الأزمة ظلت حدثا منعزلا ولم تؤدي إلى إثارة الجدل حول الوضع

¹ عبد السعيد عبد اسماعيل، مرجع سابق، ص44

² عزيزي حليلة، جعفرى فوزية، إشكالية المديونية الخارجية في الدولة العربية حلة الجزائر (2000-2016)، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد دراية أدرار، 2017-2018، ص10.

الإجمالي للتحويلات الدولية¹، إلا أن هذه الأزمة تكررت من جديد في المكسيك عام 1982 فظهرت بأنها هي الأخرى ليس بمقدورها مواجهة التزاماتها في الدفع، واعتباراً من هذا التاريخ (عام 1982) انهارت ثقة المصارف بالقدرة المالية لجملة البلدان المدينة الأساسية، وترجمت النتيجة بتغير موقف المصارف حيال المدنيين من الدول النامية، واتخذت عدد من الإجراءات تتمثل في:

- وضع سياسة انكماشية للانتماء للممنوح للبلدان النامية.
- زيادة حجم مخصصاتها واحتياجاتها لتغطية الديون المشكوك باسترجاعها وفي خضم هذه التطورات وجدت الدول النامية نفسها في مأزق شديد من أهم ملامحه هو أن جبل الديون الذي تراكم عليها قد بدأ يتمخض عن أعباء شديدة لا تستطيع أن تتحملها.²

الفرع الثاني: أنواع المديونية الخارجية

تختلف القروض الخارجية تبعاً للجهة التي تصدره والجهة التي تتلقاه وكذلك للغرض الذي ينفق من أجله، ويمكن أن تكون الديون الخارجية مبالغ نقدية يحصل عليها البلد، وتكون عادة بالعملة الأجنبية أو تدفقات سلعية يمكن سدادها سلعياً أو نقدياً حسب العقد . ويمكن تقسيم الديون الخارجية كالتالي:³

1. حسب الفترة الزمنية للسداد

- تنقسم الديون الخارجية حسب الفترة الزمنية للسداد إلى:
- **ديون قصيرة الأجل** : وهي الديون الواجبة السداد في مدة أقصاها سنة ، ويتميز هذا النوع بارتفاع تكاليفه ولا تلجأ إليه الدول عادة إلا في حالة عدم إمكانية حصولها على القروض طويلة الأجل ، وخاصة عندما تعتمد إلى تصحيح عجز مؤقت في موازنتها .
 - **ديون طويلة الأجل**: وهي الديون الواجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة وقد تزيد عن عشرة سنوات ، ويتصف هذا النوع بانخفاض تكاليفه مقارنة بالنوع الأول وكثرة تسهيلات وعادة ما يضاف

¹عزيزي حليلة، جعفري فوزية، مرجع سابق، ص10.

* ربا محرم في الشريعة الإسلامية

²أياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابته، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2018، ص3.

³منال جابر مرسي محمد، أثر الدين الخارجي عمي النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 2020، 08، ص79.

إليه نوع آخر هو الدين متوسط الأجل المرتبط بالخطط الاقتصادية ، وتحتوي الديون طويلة الأجل علي ما يلي ¹:

- ديون مضمونة علناً: وهي قروض تعود لشركات خاصة يحصل عليها المقترض بحيث تكون مضمونة السداد بوساطة عامة (حكومة أو جهة رسمية).
- ديون خاصة غير المضمونة: وهي ديون مستحقة لجهات غير حكومية ولا تضمنها الدولة وشروطها صعبة من حيث السداد والفائدة *.
- ديون عامة : وهي قروض عائدة إلي الحكومات والبنوك المركزية في الدول ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها

2. ديون حسب الجهة التي تتولي تقديم القرض

- ديون رسمية: وهي ديون التي تقوم الحكومات والمؤسسات الدولية والإقليمية بتقديمها وتتميز بعدد من المزايا منها : طول مدة القرض ، وانخفاض معدل الفائدة ، وجود فترة سماح كبيرة .
- ديون خاصة : هي تلك الديون المقدمة من قبل المصارف التجارية الأجنبية وتعتبر شروطها قاسية حيث تتميز بانخفاض المدة القرض وفترة السماح وارتفاع سعر الفائدة* وتشتمل علي ما يلي :
 - قروض البنوك التجارية : والتي تمنحها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيله الدولة النامية من النقد الأجنبي وتكون غالباً قصيرة الأجل ، وتحدد أسعار الفائدة* كما هي في البلد الدائن لها وهي مرتفعة ، بل أن قروضها تعتبر من أهم أسباب أزمة القروض الدولية في بداية الثمانينات من القرن الماضي .
 - قروض المصدرين الخاصة: وهي قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات للدول المدينة ، شريطة أن تكون مضمونة من قبل الحكومات ، وبأجل لا تزيد عن خمس سنوات ، ويحدد معدل الفائدة* طبقاً لأسعار الفائدة* السائدة في الأسواق المالية للدولة الدائنة .

¹ منال جابر مرسي محمد، مرجع سابق، ص79.

* ربا محرم في الشريعة الإسلامية

3. حسب شروط تقديمها

وتنقسم كالتالي:¹

- القروض الميسرة: وهي تلك القروض التي تتميز بطول فترة الاستحقاق ووجود فترة سماح وانخفاض معدلات الفائدة* عليها .
- القروض الصعبة: وهي تلك القروض التي تتميز بارتفاع معدلات الفائدة عليها، وانخفاض فترة معدلات الفائدة* عليها.
- 4. حسب طبيعة الاستخدام .

وتنقسم إلي :

- قروض خارجية للأغراض الاستهلاكية : حيث تستخدم هذه القروض لمواجهة زيادة الطلب الاستهلاكي وقد تكون قروض نقدية أو عينية .
- قروض خارجية للأغراض الاقتصادية: حيث تستخدم تلك القروض في تمويل عملية التنمية في الدول النامية .
- قروض خارجية للأغراض العسكرية وتتصف تلك القروض بأنها غير منتجة وليس لها مردود اقتصادي².

المطلب الثالث : أسباب اللجوء للمديونية الخارجية

تختلف اتجاهات تحديد طبيعة هذه الأزمة والأسباب التي أدت إلى ظهورها، ويتمحور الاختلاف حول ما إذا كانت الأزمة تعود إلى سياسات اقتصادية ترتبط بالدول المدينة أو عوامل ترتبط بالبيئة الخارجية.

الفرع الاول : أسباب داخلية

1. عدم كفاءة السياسات الداخلية و فشل الإصلاحات الهيكلية:

¹زكي رمزي ، مرجع سابق، ص 36

* ربا محرم في الشريعة الاسلامية

² منال جابر مرسي محمد، مرجع سابق، ص80

إذا أردنا الخوض في السياسات التي طبقتها الدول النامية فإننا نقول أنها لم تكون مجدية لاقتصادها سواء في فترة تشجيع الادخار المحلي و الاستثمار والسياسات النقدية و الضريبية و سياسة الأسعار ومعدلات الفائدة* و الصرف و كان عمل السياسات عكسي حيث عرض انخفاض في الادخار المحلي والاستثمار و نقل فعاليات و شجعت هروب رؤوس الأموال الوطنية للأسواق الخارجية و تدهور الصادرات . أما فيما يخص فشل الإصلاحات الهيكلية يرجع إلى الأنظمة الأفريقية بصفة شبه كلية في تنفيذ التوجيهات الكلية بصفة فعالة ولم تتم بعض الدول برنامج التصحيح إلى نهايته و مساعدة البنك العالمي و المقرضين تم أنفاق مبالغ ضخمة في مشاكل الاستثمارية الفاشلة¹.

2. الدور التدخلي للدولة و الاقتصاد المزدوج:

أن حكومات الدول النامية دعمت دورها و مراقبتها على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية فتدخل السلطات العمومية باستمرار في مجالات الإنتاجية و المالية و الأنفاق العمومي و أصبح واضح منذ وقت طويل إضافة إلى مركزية القرارات المتعلقة بتحرير و تشغيل الموارد نظام الأسعار عدم فعالية القطاع العام. التبذير .مختلف الإعفاءات ضريبية الملائمة للاستثمار قي الصناعة و كل هذا بأن تدخل الدولة لم ينجح في ترقية الممولة فتحت ضغط الحكومات أصبحت البنوك تمنح قروضا للمؤسسات العمومية و القطاعات ذات الأولوية بأسعار هي في الواقع أقل من تلك السائدة في السوق و لكن الفارق بين التكلفة للقروض و عوائدها هو في الغالب ضعيف جدا لتغطية تكاليفها و كثير من هذه القروض لم يتم تسديدها.²

3. العجز في ميزان المدفوعات و هروب رؤوس الأموال:

تعتبر المديونية دوما نتيجة العجز في ميدان المدفوعات بصفة أدق من ميزان الحسابات الجارية المشتريات من الخارج أكبر من المبيعات و اغلب دول العالم الثالث عرفت منذ مدة طويلة عجز في حساباتها الجارية و هذا العجز هو حاجة هذه الدول التجهيزات الموارد الأولية لصناعاتها و تطوير اقتصادها و لتمويل العجز الموجود في الميزان كانت تلجأ للقروض الخارجية أما جانب رؤوس الأموال هو بدوره يعتبر ذو أهمية كبيرة في تطوير المديونية انه كان يقلص من قدرة لاستثمار المحلي و يؤدي

¹ أنظر: علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، 2010، ص 214.

² المرجع نفسه، ص 214

بالضرورة إلى جلب رؤوس الأموال للأجنبية لتعويض رؤوس الأموال المحلية الهاربة و نقصد بهروب رؤوس الأموال: القيمة الإجمالية لمجموع تدفقات النقدية من الاقتصاد الوطني للخارج سواء استثمرت على موجودات حقيقية كالعقارات أو حتى على شكل استثمارات مباشرة في الخارج من طرف المواطنين¹.

4. استعمالات القرض:

لتثبت المديونية يجب أن تستعمل الدولة المقرضة الأموال الداخلة إلى الوطن من الخارج في تمويل أنشطة لها معدل المردودية عالية لضمان خدمات المديونية و الإخلال لهذه القواعد أي الاستعمال القرض في أنشطة عقيمة الإنتاج و الر بحية أو الإدارية التي تسمح بجلب العملة الصعبة فالقروض في هذه الحالة ليس لها أثر على المدى الطويل سوى رهن مسبق لجزء من الإيرادات الخارجية المقبلة للبلدان النامية وبصفة عامة تفتقر لاستراتيجية واضحة للاستغلال القرض استغلالاً أمثل².

5. النمو الديمغرافي الكبير:

عرفت الدول العالم الثالث زيادة سكانية كبيرة و هذه الزيادة لم تصاحبها زيادة في الإنتاج بحكم الانهيار الاقتصادي الذي مسها عقب استقلالها هذا كله أثر على الدخل القومي الذي يعرف أضعف مستوياته في الدول العالم الثالث³.

6. الحروب وتزايد النفقات العسكرية:

يؤكد الاتفاق الأمريكي لحقوق الإنسان و التنمية الاجتماعية أن العالم أنفق في الثمانينات على الأسلحة مبلغ 2000 مليون دولار كل 24 ساعة و ثلث هذه الأسلحة تشتريها الدول العالم الثالث. تشير مجلة التمويل و التنمية مارس 1992 أن حكومات الدول الأفريقية خاصة جنوب الصحراء تنفق ما يفوق 4 مرات ميزانيتها لصحة في النفقات العسكرية.

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية المدخل العام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة الثالثة، عمان، 2013، ص 98

² المرجع نفسه، ص 98

³ أنظر: محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، طبعة الأولى، بيروت،

2010، ص 155-156

الفرع الثاني: أسباب خارجية:

1. ارتفاع أسعار النفط:

لاشك أن الزيادة التي حصلت في أسعار النفط في السبعينات على أثر صدمتي النفط 1973-1977، 1974-1980، ساهمت بشكل أو بآخر في ارتفاع حجم المديونية، حيث أجبرت الدول المستهلكة للمحروقات على الاقتراض من أجل تسديد النفقات الإضافية الناتجة عن ارتفاع سعر النفط وحسب هذا المنطلق فإننا نتصور للوهلة الأولى أن ارتفاع حجم المديونية أصاب الدول غير النفطية فقط لكن في الواقع أن الدول النفطية كذلك ارتفع حجم ديونها وذلك لإفراطها في الاقتراض معتمدة على إيراداتها المستقبلية وكذلك معدلات الفائدة* التي كانت منخفضة في هذه الفترة، حيث ارتفع حجم الديون في الدول النامية بما فيها النفطية خلال نفس الفترة من 14303 مليار دولار إلى 826 مليار دولار¹.

2. الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري:

لقد أدى تبني الدول الصناعية لبعض السياسات الانكماشية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات إلى تدهور النمو الاقتصادي في البلدان النامية مما أوقعها في حالة ركود اقتصادي مما أدى إلى انخفاض الطلب على صادراتها وتدهور معدلات تبادلها حيث انخفضت صادراتها من المواد الأولية، بالإضافة إلى انخفاض في أسعار النفط العالمية لتسبب السوق البترولية العالمية هذا ما أدى إلى انخفاض عائدات الدول العربية النفطية، في الوقت نفسه استمرت أسعار السلع المصنعة في الارتفاع وخاصة السلع الاستهلاكية والترفيهية مما أدى لجوء هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لسد مثل هذا العجز في المواد، ولقد كلف تدهور التجارة الدولية العربية ما يزيد عن 23 بليون دولار و انخفاض في الفائض التجاري خلال الفترة 1981-1987 ولجوء هذه الدول إلى الاقتراض المحلي والخارجي مما أدى إلى تزايد حجم الديون وأعباء خدمتها².

3. تغير معدلات الصرف:

¹ خضير حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 20-21

* ربا محرم في الشريعة الإسلامية

² نفس المرجع، ص 21

يؤثر ارتفاع معدلات الصرف لعملة معينة داخلية في هيكله الديون الخارجية لبلد معين على حجم الديون، هذا ما يحدث بالفعل، ارتفاع معدلات صرف الدولار الأمريكي، باعتباره العملة الرئيسية لإبرام القروض، أدى إلى تعقيد الأمر بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية، فقد تأثرت بشدة أعباء خدمة الدين في بعض بلدان إفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية بسبب ارتفاع قيمة الدولار بسبب السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على تخفيض العملة المتداولة ورفع معدلات الفائدة* وهذا ما أدى إلى ارتفاع قيمة الدولار وهذا بهدف تخفيض التضخم¹.

4. سياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة*:

كان لسياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة* دور رئيسي في حجم الديون الخارجية للدول العربية المدينة ولقد توسعت بعضها في الاقتراض حيث أدى الاتجاه إلى الإقراض التجاري قصير الأجل وبفوائد مرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية، وتوجه هذه الدول إلى القروض الخاصة والتي تمنح لفترات أقصر وبفائدة أعلى وفترة سماح أقل زاد من عبء المديونية، في المقابل وحتى تحمي البنوك التجارية نفسها من مخاطر الإقراض إلى الدول النامية، ومن ضمنها العربية لجأت إلى زيادة أسعار الفائدة* لمواجهة المخاطر بالإضافة إلى فرض ما يعرف بأسعار الفائدة المتغيرة، والتي تتغير على فترات تبعا للاتجاه العام لأسعار الفائدة* في سوق لندن ونيويورك، ولقد زاد حجم الفوائد التي تدفعها الدول العربية المدينة على قروضها من 183.1 مليون دولار عام 1973 إلى حوالي 5.16 بليون دولار عام 1989 وبمتوسط معدل سنوي 24.4%².

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 217

² ينظر: سعيد النجار، المشاكل الاقتصادية الدولية الرئيسية و انعكاساتها على الاقتصاد العربي، دار الرازي، 1990، ص 59

*الفائدة ربا من منظور اسلامي

المبحث الثاني: عوامل و مؤشرات المديونية الخارجية و آثارها الاقتصادية

تحت تأثير الظروف الداخلية و الخارجية و في ظل شحة الموارد المالية لجأت العديد من اقتصاديات الدول الى الاستدانة الخارجية لحل أزماتها و يمكن عرض أهم العوامل المؤدية الى الاستدانة الخارجية

المطلب الأول: العوامل المؤدية إلى المديونية الخارجية

هناك مجموعة من العوامل الخارجية، و العوامل الداخلية قد تضافرت للضغط على الدول النامية، مما أدى إلى زيادة ديونها الخارجية.

الفرع الأول: العوامل الخارجية المؤدية إلى المديونية الخارجية

1. ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية

ونقصد بالفائدة الحقيقية الفرق بين سعر الفائدة * الاسمي ومعدل التضخم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية. إن تركز الاقتراض بالدولار أدى إلى تحمل الدول النامية أسعار فائدة عالية وأسعار صرف مرتفعة نظرا لقوة الدولار أنذاك. بحيث كان للارتفاع الكبير في أسعار الفائدة الحقيقية التي اقترضت بها مجموعة الدول المدينة دور حاسم في تفاقم مشكلة الديون. فلو استعرضنا تطور سعر الفائدة منذ أن بدأت البلدان بالاقتراض الخارجي لتمويل التنمية وسد العجز في موازين المدفوعات نلاحظ أنه حسب دراسة قام بها البنك الدولي، وهي تغطي الفترة (1965-1983)، كان متوسط سعر الفائدة * الحقيقي في حدود 1.4%.

و بالطبع فإن الارتفاع الذي طرأ على أسعار الفائدة الحقيقية يعني زيادة المبالغ التي يجب على البلدان النامية تخصيصها لدفع أعباء الديون. وبالتالي تراكمت متأخرات مدفوعات الفوائد على البلدان المدينة؛ وذلك في الوقت الذي تعرضت فيه موارد النقد الأجنبي لتلك البلدان إلى التدهور والتقلب.¹

¹فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006 ص 56
*ربا محرم في الشريعة الاسلامية.

2. تدهور شروط التبادل التجاري

إن تدهور شروط التبادل التجاري جاء نتيجة ارتفاع أسعار الواردات و انخفاض أسعار الصادرات في غير صالح الدول النامية. فقد ارتفعت أسعار السلع التي تستوردها الدول النامية ومن أهمها السلع الغذائية، و السلع الوسيطة وعلى الأخص موارد الطاقة التي ارتفعت أسعارها عبر صدمتين في عامي 1973-1974 و 1979-1980، وكذلك ارتفعت أسعار السلع الاستثمارية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الخدمات الدولية. وفي نفس الوقت تدهورت أسعار الصادرات من المواد الخام التي تصدرها الدول النامية بسبب الكساد والركود المتزامن مع التضخم في البلدان الصناعية الرأسمالية، في النهاية أدى ذلك إلى حدوث انفجار في عجز الموازين التجارية للبلدان النامية.¹

3. سياسات الدول الدائنة و مؤسسات التمويل الدولية

أدى ضعف مركز البلاد النامية في منظمات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) بسبب ضآلة حصص هذه الدول في رأس مال هاتين المنظمتين، الأمر الذي أدى إلى إضعاف تأثيرها في إدارة و توجيه هاتين المنظمتين وقلل من حجم القروض الميسرة غير المشروطة لها من تلك المنظمتين، مما جعلها تلجأ إلى مصادر الاقتراض الخارجي الأخرى، وعلى الأخص المصادر التجارية ذات التكلفة المرتفعة.²

الفرع الثاني: العوامل الداخلية المديونية الخارجية

1. انخفاض حجم الدخول النقدية:

إن حجم الناتج القومي الإجمالي في الدول النامية، ينعكس سلبا على دخول الأفراد. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لعام 1991 في الدول النامية 880 دولار. ثم انخفض هذا المتوسط إلى 240 دولار في البلدان الأقل نمواً؛ بينما يبلغ 14860 دولار في البلدان الصناعية. ونلاحظ مدى الفرق الكبير في متوسط دخل الفرد بين البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية. وتجدد الملاحظة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقل في بعض البلدان ذات الدخل المنخفض عن 200 دولار.³

¹ عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات) (1970-2006)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012، 3-2013، ص 55

² نفس المرجع، ص 56

³ الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، نيويورك، جامعة أكسفورد، 1994، ص 164

وبالطبع فإن انخفاض متوسط دخل الفرد، لا يؤدي فقط إلى انخفاض حجم الادخار العائلي فحسب، بل يؤدي كذلك إلى ضآلة حجم الادخار الحكومي، فتتخفف الطاقة الضريبية للمجتمع حجم الادخار العائلي فحسب، بل يؤدي كذلك إلى ضآلة حجم الادخار الحكومي، فتتخفف الطاقة الضريبية للمجتمع.¹

2. الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي ووجود فجوة الموارد المحلية- هناك ارتباط قوي و مباشر بين النمو الذي حدث في الديون الخارجية للبلدان النامية، وبين ما يسمى بالاتساع الذي حدث في فجوة مواردها المحلية، وهي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار القومي و معدل ادخارها المحلي.²

3. تدني معدلات نمو الإنتاج الزراعي في الدول النامية

أدى تدني معدلات نمو الإنتاج الزراعي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وهذا نتيجة ل:

- انخفاض الفائض من السلع الزراعية الأمر الذي أدى إلى ارتفاعات حادة في أسعارها.
- انخفاض الحجم الحقيقي للصادرات الزراعية لدول الجنوب.
- ارتفاع الحجم الحقيقي للواردات من السلع الغذائية، حيث أصبحت تستورد ما يزيد عن نصف احتياجاتها الغذائية.³

المطلب الثاني : آثار المديونية الخارجية

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية للديون الخارجية

تفاوت الآثار التي يحددها الاقتراض الخارجي من دولة أخرى نظرا لاختلاف استحقاقها واختلاف الهياكل الاقتصادية في هذه الدول أي درجة تخلفها أو تقدمها ومدى نمو قطاع التصدير و طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي القائم يتوقف على الطريقة التي يستخدم بها البلد من تلك القروض الممنوحة عند تخطيط سياسة الاقتراض الخارجي .

(1) آثار المديونية الخارجية على القدرة الرئيسية للاستيراد :

¹ فضيلة جنوحات، مرجع سابق، ص 65

² عزازي فريدة، مرجع سابق، ص 56

³ مرجع نفسه، ص 58

إن جودة قيمة منتجات الدول الغربية جعل من أسواق الدول النامية مركز كل المبيعات الأجنبية و بالتالي كساد محلي ؛ بسبب إتباع المستهلك المنتجات المستوردة و تفادي المنتجات المحلية التي لا تناسب متطلباته جعل هذه الدول تقع في اقتراض و تلغي بعض المشاريع من اجل خدمة الدين و استيراد المنتجات موجودة في أسواقها و يتحدد الاستيراد بعاملين أساسين هما :

- رصيد البلد من العملة الأجنبية من خلال ما يصدر للعالم الخارجي من سلع وخدمات .
- العلاقة بين أسعار الصادرات و الواردات بحيث يكون اثر الاستيراد ايجابيا إذا كانت الصادرات تغطي مجموع الواردات و خدمة الدين * .¹

(2) اثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات :

تعاني الدول النامية من وجود عجز هيكلية مستمر في موازين مدفوعاتها نتيجة تضاعف حجم الخدمات بمعدلات كبيرة من جهة " و تقام الديون من جهة أخرى مما جعلها تقع في استئانة مرة أخرى للوفاء بأعباء الديون السابقة و بالتالي وقوعها في حلقة مفرعة بين العجز و الاستئانة . و كان تبرير العجز في ميزان المدفوعات بالشئ الطبيعي كونه لا يشكل خطرا لهذه الدول في المراحل الأولى للتنمية و تسعى إلى التوسع في الواردات اللازمة لتخفيف مستويات عالية ، من الاستثمارات و بالتالي يكون معدل نمو الواردات أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي و أكبر من معدل نمو الصادرات ، فالقروض الاستثمارية الأجنبية تحدد أثر إيجابي في تنوع بنيات الإنتاج القومي و زيادة الناتج المحلي بالتالي زيادة الصادرات بمعدلات نمو أكبر من معدلات نمو الواردات.²

لكن ارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي و زيادة حجم المديونية ينتج عنها ظهور مشكلة تضخمية ليستلزم زيادة أسعار الفائدة *مقابل تكلفة كبيرة التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات .

¹ بن كاملة محمد عبد العزيز، المديونية الخارجية و استراتيجية التنمية المالية للاقتصاد الناشئة، مجلة الاقتصادية الجديدة، العدد 2012، 06، ص76

² مرجع سابق، ص76

*الفائدة ربا المحارم في الشريعة الاسلامية

الجدول (1): يوضح التغيير في شروط التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية في الفترة 1992-1998

| 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | 1994 | 1993 | 1992 | |
|------|------|------|------|------|------|------|-----------------|
| 0.8 | 0.6 | 0.1 | -1.2 | -1.4 | -0.6 | 1.2 | الدولة المتقدمة |
| -2.8 | 2.6 | 0.1 | 2.8 | -0.5 | -1.3 | -3.8 | الدولة النامية |

المصدر: لجوزي جميلة، «ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة، دراسة حلة ميزان المدفوعات الجزائري " رسالة ماجستير، فرع نقود ومالية 2001/2000، ص88.

ونلاحظ من هذا الجدول أن شروط التبادل التجاري بالنسبة للدول المتقدمة سجلت أعلى معدل له عام 1992 حيث بلغ 1.2 % في حين استمر في التدهور و الانخفاض بالنسبة للدول النامية حيث بلغ أقصى تدهور قدر بـ 3.8% سنة 1992 وذلك راجع لتدهور أسعار صادراتها خاصة النفطية منها.

(3) أثر المديونية على التجارة الخارجية :

من آثار المديونية الخارجية هناك ما يتعلق بالتجارة الخارجية لاسيما علاقات سلعية (استيراد و تصدير) و علاقات نقدية (أسعار الصرف و تحركات رؤوس الأموال الأجنبية) وتكون عرضة الآثار السلبية للمديونية الخارجية بحيث تتجه الواردات نحو الزيادة مقابل انخفاض الصادرات من سلع وخدمات (سلع رأسمالية واستهلاكية) .

مما يدفع الدول النامية إلى الرفع من صادراتها من مواد أولية بهدف تعويض آثار انخفاض القدرة على تمويل وخدمة ديونها.¹

(4) تأثير المديونية الخارجية على معدل الادخار المحلي :

تزايد الاعتماد على القروض يترتب عنه ضعف معدل الادخار " حيث يؤثر سلبي على قوة الادخار المحلي في البلاد عبر الزمن من خلال إضعافها مقابل رفع الاستهلاك المحلي وبالتالي ظهور الاختلال بين

¹ سيد شوريجي عبد المولى، المديونية الخارجية وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في بعض المجتمعات العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، (دون سنة النشر والعدد)، ص 75.

الادخار المحلي و الاستثمار المطلوب ليتبعه خلل بين قوى العرض الكلي و الطلب المحلي مما يجعل البلدان المتخلفة عرضة لعدم تحقيق التوازن العام بين العرض والطلب .¹

ويمكن عرض أسباب ضعف الادخال في الدول النامية على النحو الآتي:²

- التصرف الغير عقلاني بالنقد الأجنبي
- الاستهلاك الغير عقلاني (العام و الخاص).
- التهرب الضريبي.
- البطالة بأنواعها السافرة والمقنعة.
- هروب رؤوس الأموال للخارج و التحويلات الأخرى و أن تعبئة المدخرات الضائعة من شأنها أن ترفع من معدل الادخار المحلي و من ثم الاستثمار المحلي دونما الأضرار بمستوى معيشة الأفراد و انما تستعمل على تقليل وجود الموارد المحلية و الحاجة الى التمويل الخارجي، و أن الادخار هو المصدر الرئيسي للاستثمار.

و إذا نظرنا إلى أثر المديونية الخارجية على مستويات الادخار في الدول النامية من خلال الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد أن هذا التأثير يختلف من دراسة إلى أخرى تبعا لعينة الدول المدروسة و طرق التقدير المستخدمة بالإضافة إلى اختيار فترة الدراسة. وتشير أغلب الدراسات في هذا المجال إلى أثر سلبي -مباشر أو غير مباشر-للدیون الخارجية على الادخار المحلي في معظم الدول النامية.³ و يرجع هذا الأثر السلبي خاصة إلى الأعباء المتزايدة لهذه الديون و التي تؤدي إلى إضعاف قدرة الدول المدينة على تكوين المدخرات المحلية، لأن أعباء الديون تأخذ جزءا كبيرا من إجمالي الناتج المحلي.

(5) أثر المديونية الخارجية في تزايد معدلات خدمة الديون :

تزايد معدلات خدمة الديون في الاقتصاديات الناشئة يعبر عن تزايد نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من حصيلة الصادرات . و يستدل من تقارير البنك الدولي على أن هذه النسبة مرتفعة في كثير من الدول النامية و معدل خدمة الدين يصل في بعض البلدان مثل المغرب و سوريا إلى 25 %

¹ Economie mondiale (1990-2000) « l'impératif décroissance » : Rapport du centre d'étude prospective et d'information et d'information internationale (CEII) ; Economica ; paris ; 1992

² خالد أحمد فرحان المشهداني، التمويل الدولي، الطبعة العربية 2015، دار الأيام للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2012، ص19

³ أنظر : رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق، ص375-382

من مداخلها " البرازيل 32 و في مصر 45 % و هناك عامل آخر يزيد من عبا خدمة الدين هو نسبة التضخم الداخلي الناتج عن التخفيضات المتلاحقة للعملة الوطنية نسبة إلى العملات التي حررت بها القروض الخارجية بحيث أن البلدان المدينة تتحمل كافة مخاطر الصرف وهذا يؤدي إلى تزايد عبا خدمة الدين مما يجعلها في النهاية تضحى بمراد كان بإمكانها استغلالها أو استثمارها من أجل الوفاء بالتزاماتها الخارجية .¹

الفرع الثاني: الآثار السياسية للديون الخارجية:

من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي العام مبدأ السيادة، وذلك المبدأ الذي يعطي لكل دولة تصريف شؤونها الداخلية والخارجية وفقاً لمصلحتها، وبما لا يتعارض مع أحكام القانون الدولي، ولقد تأكد هذا المبدأ في العديد من المواثيق الدولية ولكن تقام الديون علي الدول النامية أخل بهذا المبدأ فمن الآثار السياسية للديون²:

(1) التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الفقيرة

وإذا كان الاستعمار السياسي قد انحسر مده إلا أنه عاد أشد وأقوى في صورته الاقتصادية، فقد وجدت الدول الدائنة والمنظمات الدولية في المجال المالي الطريق المفتوح للتدخل في شؤون الدول المدينة الفقيرة، حيث استغلت حاجة هذه الدول إلى الموارد المالية والسيولة النقدية، وهذا كله يفتح الباب أمام الأغنياء لفرض سيطرتهم على الفقراء، من أجل تنفيذ السياسات التي تحقق أهدافهم، ويكون التدخل بضغط فعلي تمارسه دولة أو عدة دول على دولة أخرى، بقصد إلزامها بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل أو بالعدول عن تصرفات معينة تكون ضد المصالح الخاصة للدول أو لرعاياها ولقد بدأ التدخل في شؤون الدول كوسيلة لحماية مصالح الدول الرأسمالية الاستعمارية ومواطنيها في الخارج.

¹ AZAM J.P PLANE ' Endettement et développement optimal : analyse théorique et test empirique " ,1986, P.231 .

² أحمد عزت محمود المتولي ،نيلي علي أحمد شوقي، المديونية الخارجية وأثرها علي النمو الاقتصادي،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، موقع الالكتروني: <https://democraticac.de/?p=77228>

يوم 8 سبتمبر 2021

وتتعدد صور التدخل في الحياة الاقتصادية، فقد تكون في شكل دبلوماسي عن طريق تقديم مذكرات أو طلبات أو إنذارات، وقد يتم عن طريق إتخاذ إجراءات اقتصادية لتجميد أموال الدولة وممتلكاتها، مثلما حدث عقب تأميم قناة السويس وقد يتخذ القوة وسيلة لذلك.

ويزخر التاريخ بالعديد من الأمثلة على تدخل الدائنين في شؤون المدينين وذلك بدءاً من التدخل في شؤون مصر وتركيا، وإذا كان هذا التدخل قد بدأ عادة في النواحي الاقتصادية المالية، إلا أنه سرعان ما تحول إلى النواحي السياسية والعسكرية.

إن من مهم الآثار السلبية للديون الخارجية في الدول النامية أنها تزيد من حدة التدخل الأجنبي في تلك الدول وتؤثر سلباً على حرية صناعة القرار السياسي وتعرضه لمزيد من الضغوطات، كما أن خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي.

وفي ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية ومع تنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها - خاصة الوجه المالي - فإنه من المتوقع تسارع عملاقة رأس المال واحتواء الشركات متعددة الجنسيات المحركة لهذا المال لمصير الخطط الإنمائية وتعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلا أن خطورة هذه النفوذ لن تقف عند البعدين الاقتصادي والاجتماعي بل ستتعدى إلى البعد السياسي، فيرى البعض أن هذه الأموال والشركات الكبرى المحركة لها قادرة على التأثير في سيادة الدول وتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مساساً للسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي¹.

وتتمثل الآثار المصاحبة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية والشركات الدافعة لها في اختراق النظام السياسي والتأثير عليه بما يتلاءم مع مصالحها، وتشير إلى أن أزمة الديون الخارجية وما رافقها من تعاضد دور الشركات المتعددة الجنسية والمستثمرين الدوليين أوجد واقعاً جديداً على حكامنا التعامل معه.

ويتجلى هذا الواقع في تراجع مكانة العلاقات بين الحكومات لصالح هذه الشركات والمستثمرين وهو ما يحتم تعزيز قدرتنا التفاوضية كعرب مع هذه الجهات والبحث عن اللغة الذي تفهمها هذا الأطراف بعيداً عن العواطف والصيغ الفارغة، وعناصر هذه اللغة هي حجم السوق المحلية والأداء الاقتصادي والمالي الجيد والمستقر ورأس المال البشري المؤهل بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والتشريعات والنظم المحكمة.

¹ رمزي زكي ، مرجع سابق، ص 375-382

وبعد تفاقم أزمة الديون وتكريس العولمة وخاصة المالية لهيمنة الدول المتقدمة، تجسدت سياسة إزدواجية المعايير كأبرز سمات العولمة المعاصرة والنظام العالمي الجديد. حيث أصبح هذا النظام يبيح لدول معينة أشياء ويحرمها ذاتها على دول أخرى لا لشيء إلا لإختلال الموازين واختلاف المصالح الاستراتيجية مع الدول المهيمنة أو القادرة على الهيمنة.

وفي ظل هذا الظرف الدولي الراهن، تصبح الدول العربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى ببلورة وتجسيد رؤية متكاملة حول التحولات الدولية الراهنة، تمكنها من احتلال موقعاً أفضل يخولها مواجهة تداعيات هذه التحولات. فما كان على الدول النامية المدينة ومنها العربية في ظل هذه الظروف سوى مواجهة عبء خدمة ديونها الخارجية من خلال إعادة جدولة ديونها مع دائنيها باعتبار ذلك أحد البدائل المتاحة أمام الدول المدينة التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها.

الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية للديون الخارجية:

لا تقتصر آثار الديون الخارجية علي الجانب الاقتصادي والسياسي فقط بل تمتد لتشمل النواحي الاجتماعية للأفراد، حيث تؤثر على العدالة بين الأجيال من الأفراد فعادةً ما يتم الاقتراض في وقت ويتم السداد في زمن آخر تالٍ له، وإذا كان الجيل الذي حدث في ظله الاقتراض يستفيد بالأموال المقترضة في غير الاستثمار ورفع معدلات النمو فإن الجيل التالي له هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض دون توفر موارد جديدة وبالتالي يلجأ للاقتطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له، أما إذا استخدمت القروض في الاستثمار والمشروعات التنموية، فيمكن القول أن الجيل التالي قد أنتفع حيث يطول أمد الانتفاع بها إلى سنوات تزيد عن سنوات سداد القرض، وبالتالي فإن الحكومات التي تستدين لتمويل العجز الجاري أي للإنفاق على خدمات يستفيد بها الجيل الحالي فقط، ولا تستخدم ما تقترضه في تمويل استثماراتها مثلما هو حادث في معظم الدول النامية والفقيرة، وما يلحق عبء الديون من سياسات مالية قاسية علي المواطنين لخدمة الدين من ارتفاع الضرائب، ورفع الدعم دون النظر إلى النواحي الاجتماعية وتدهور مستويات المعيشة، هذا بخلاف الشروط التي تُفرض علي الدول المقترضة من قبل بعض المنظمات منها صندوق النقد الدولي والتي تكون ذات أهداف اقتصادية بحتة وتؤثر علي النواحي الاجتماعية إن لم تضع الدول سياسات لتحمي أصحاب الدخل الصغيرة.¹

¹ ليلي أحمد الخواجة "انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية" منتدى إقليمي حول: "العالم العربي والعولمة: تحديات وفرص، تونس، 1999، ص156

المطلب الثالث: مؤشرات المديونية الخارجية

هناك مجموعة من المؤشرات تساعد في اكتشاف المخاطر الدين الخارجي ومن ثم المساعدة في إدارتها وعندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل استدامة الدين , فإنها تساعد على تقييم ثقل دين أي دولة وإمكانية تحولها إلى دولة ذات مديونية عالية أو قليلة . يتم استخدام المؤشرات في إطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن الاتجاهات و تحديد المخاطر , كما تستخدم المؤشرات مع متغيرات مالية أخرى مثل أسعار الفائدة * و حدود التبادل . وبالرغم من فائدة هذه المؤشرات توجد مشاكل في تحديد المستويات الحرجة أو حتى المقبولة والمحددة لهذه المشروعات لأنها تشكل نظاما مبكرا من الأزمات المحتملة.¹

1. نسبة خدمة الدين إلى الصادرات :

يعتبر مؤشر استدامة لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية , وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لإنخفاض غير متوقع للصادرات , كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية . أن المستوى المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة * وكذلك بفترة آجال المديونية , حيث أن ارتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة المديونية , علما بأن هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار مشاكل السيولة ويمكن أن يكون أقل فائدة * من مؤشر السيولة (الاحتياطي الأجنبي /الديون القصيرة).

2. مؤشر نسبة احتياطي الدولة إلى إجمالي الديون :

يعكس هذا المؤشر موقف السيولة الخارجية لدولة ما , ومن ثم طاقته على مواجهة أعباء مديونيته المترتبة على القروض التي يحصل عليها من الخارج , وتلجأ إليه للمحافظة على سعر الصرف وعلى سياساتها الاقتصادية وأهدافها حينما ينشأ عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات لذا تلجأ لهذه الاحتياطات كبديل لإجراء الموائمة القاسية التي ربما يتطلبها علاج العجز في ميزان المدفوعات والتي تتمثل في

¹ النحفي سالم توفيق ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي " ، بغداد ،

بيت الحكمة ، الطبعة الأولى ، 2015، ص 104.

• ربا محرم في الشريعة الإسلامية.

تخفيض سعر الصرف وإتباع سياسات انكماشية وخاصة وأن فعالية تخفيض أسعار الصرف بغرض إعادة توزيع الموارد (التقليص من عجز في الحساب الجاري) أمر مشكوك فيه.¹

3. مؤشر الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي :

يمثل مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة لإرتباطه متغير هام جدا وهو الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:²

$$\text{مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الديون الخارجية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على زيادة اعتماد البلد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار والإنتاج والاستهلاك . وإذا كانت الديون تمثل حقوقاً للغير فإن ارتفاع هذه النسبة إنما يعني زياد حقوق هذا الغير في الناتج المحلي الإجمالي . وبالرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أنه لا يعطي صورة دقيقة عن قدرة الدولة المدينة على تسديد ديونها على المدى البعيد لأن ذلك يعتمد على طول المدة , شروط القرض , نوع ومقدار سعر الفائدة , وحصاة الاستهلاك المحلي من الناتج المحلي الإجمالي.

4. مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخل الحكومية :

وهو مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصوم بسعر فائدة* تجاري بمخاطرة حيادية على المداخل الجبائية للحكومة . ويقاس الاستدانة في الدول ذات الاقتصاد المنفتح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع خدمة المديونية . وقد يدل هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه المشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية³.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة للدراسة

¹ مرجع نفسه، ص 105.

² عبيد , محمد عبد الله " أثر الدين العام علي الإنفاق الحكومي : دراسة تطبيقية علي الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة (1997- 2013) " رسالة ماجستير , فلسطين , الجامعة الإسلامية غزة , كلية التجارة , 2015، ص61.

³ بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون المعهد العربي

للتخطيط الإقتصادي الكويت، 2004 ،السنة الثالثة، ص 15

*ربا محرم في الشريعة الإسلامية.

لجت العديد من الدراسات قضية الدين العام للدول النامية , حيث تناولت معظم الدراسات الآثار الاقتصادية للقروض علي النشاط الاقتصادي للدولة ,وفيما يلي عرض لبعض تلك الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. الدراسة الاولى:

تمثلت في مذكرة الماجستير في اقتصاديات التنمية من طرف اعداد مازن احمد ابو خضير عنوان الديون الخارجية و أثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، تمحورت الإشكالية حول :

ما هي الآثار وانعكاسات الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في فلسطين؟ .

تهدف الدراسة : إلى التعرف على آثار الديون على التنمية الاقتصادية في فلسطين حيث يتغير الدين الحكومي في فلسطين من المواجه الهامة والحساسة التي تثير اهتمام الباحثين وتزداد أهمية هذا الموضوع إذا ما علمنا أن الموارد المالية المتاحة الحكومة الفلسطينية محدودة و ضعيفة ولا يكفي لسد الاحتياجات والالتزامات الناتجة عنها .

منهجية الدراسة: استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وايضا استخدام الأسلوب الكمي لبناء النموذج القياسي لقياس أثر العام الخارجي على التنمية الاقتصادية والبرنامج الإحصائي .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج : توجه علاقة الطردية بين الدين العام الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي في فلسطين في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى فكلما زاد الدين الخارجي بمقدار وحدة سوف يؤدي زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

2. الدراسة الثانية

تمثلت في مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من طرف اعداد عزازي فريدة عنوان نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات (1970-2006).

تمحورت الاشكالية حول:

ما هي أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائرية ؟

التساؤلات الفرعية منها :

- ما هو الإطار النظري لمشكلة الديون الخارجية ؟
- ما هي الإجراءات و الحلول المقترحة لمواجهة مشكلة المديونية الخارجية ؟
- ما هو الإطار النظري في تحليل ميزان المدفوعات ؟
- هل للديون الإجمالية وخدمات الديون أثر سلبي أم ايجابي على ميزان المدفوعات ؟
- هل نموذج تصحيح الخطأ صالح لدراسة العلاقة بين المديونية الخارجية وميزان المدفوعات؟

تهدف الدراسة: تقييم التجربة الجزائرية في عملية إعادة الجدولة مع الدائنين الرسميين و التجاريين وبيان مدى الاستفادة من تطبيق الخيارات و الأدوات الدولية المتاحة في تخفيف أعباء المديونية الخارجية. و تحليل واقع المديونية الخارجية ووضعية ميزان المدفوعات في الجزائر يبين ما اذا كانت هناك علاقة في الأجلين الطويل والقصير بين المديونية الخارجية وميزان المدفوعات، وسوف يتم توظيف تقنيات التكامل المشترك الحديثة (test cointegration) ونموذج تصحيح الخطأ (Model Correction Error) و تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1970-2006.

منهجية الدراسة: المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال المديونية الخارجية و ايضا المنهج الوصفي التحليلي بحيث قمنا بوصف كيف تطورت المديونية الخارجية في الدول النامية ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات، ودراسة حالة الجزائر من خلال تحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها من الكتب والتقارير المتخصصة و بعض من المنهج التجريبي من خلال الدراسة القياسية الاقتصادية لحالة الجزائر لتبيان أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :

إن ارتفاع أعباء المديونية أدى إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض الاحتياطات الرسمية والقدرة الاستيرادية بالإضافة إلى انخفاض صافي الانتقال للموارد الناتج عن الدين والتعرض للضغوطات السياسية والاقتصادية الخارجية.

أن هناك قصور شديد في البنية التحتية، وهذا من أهم مبررات الاقتراض، وقد عجزت الدول النامية من أن تصل إلى مرحلة الاعتماد عن مواردها الذاتية لتمويل بنيتها التحتية

3. الدراسة الثالثة:

تمثلت في نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من اعداد فضيلة جنوحات، عنوان إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة.

اشكالية الدراسة:

ما هي آثار وانعكاسات الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية للدول العربية المدينة؟

التساؤلات الفرعية، منها:

ما هو الإطار النظري لإشكالية الديون الخارجية؟

هل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي يمكن أن يقوم بدور هام في تسريع التنمية ؟

ما هي وضعية المديونية العربية ؟

ما هو دور الديون الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية ؟

ما هي آثار تقادم القروض الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية؟

ما هي الحلول المقترحة لعلاج إشكالية المديونية الخارجية؟

تهدف الدراسة : تحليل هذا الموضوع من جوانبه المختلفة والمتنوعة والمعقدة سيساعدنا في اتخاذ قرارات عقلانية موحدة على مستوى هذه البلدان؛ ومحاولة التحكم في المشاكل الناجمة عنها بعد الإلمام بها.

منهجية الدراسة : اعتمدنا على المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي للمعلومات والبيانات المتحصل عليها من الكتب والدوريات والتقارير المتخصصة؛ وذلك من خلال استقراء النتائج وتحليلها والوقوف على أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد العربي إلى يومنا هذا.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :

قسماً معتبراً من القروض الخارجية التي حصلت عليها البلدان العربية في عقد الثمانينات كانت تخصص لشراء السلع الاستهلاكية وأحياناً لشراء الأسلحة والعتاد الحربي

إن للجوء إلى الاقتراض الخارجي ليس بالضرورة سلبياً أو إيجابياً وإنما يتوقف ذلك على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأنية عن هذا الاقتراض والنتائج المترتبة عنه.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

1. الدراسة الأولى:

Jacques Morisset ‘Can Debt-Reduction Policies Restore Investment and Economic Growth in Highly indebted Countries.

تقدم هذه الدراسة تحليلاً للآثار المترتبة على عمليات خفض الديون بالنسبة لاقتصاد بلد متوسط الدخل ومثقل بالديون “الأرجنتين” وتضع أحد أهم النتائج لسياسات تخفيض الديون هي إمكانية استعادة الاستثمار وبالتالي النمو، وتجمع هذه السياسات بين تأثير السيولة الناتجة عن تخفيض مدفوعات خدمة الدين والأثر التحفيزي لتخفيف الديون، بالإضافة إلى زيادة الاستقرار في الاقتصاد المحلي تزيد من الطلب على الأصول المحلية وخاصة الودائع المصرفية والذي بدوره يقلل من أسعار الفائدة* المحلية.

2. الدراسة الثانية:

دراسة مقدمة من قبل الباحث **Azeez Sulaiman** ضمن متطلبات الحصول على رسالة الماجستير بعنوان

“Effect of External Debt on Economic Growth of Nigeria

تبحث هذه الدراسة في تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي لدولة نيجيريا، إستند النموذج الذي تم إنشاؤه لهذه الدراسة على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المتغير الداخلي الذي يقيس النمو الاقتصادي كدالة للدين الخارجي، ونسبة الدين الخارجي إلى التصدير، والتضخم وسعر الصرف كمتغيرات خارجية، وقد تم جمع بيانات السلاسل الزمنية السنوية من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري ومكتب إدارة الديون من 1970 إلى 2010. وإستخدمت الدراسة تقنيات الاقتصاد القياسي للمربعات الصغرى العادية

*ربا محرم في الشريعة الإسلامية

(OLS)، اختبار جذر وحدة ديكي فولر الموسع (ADF) ، اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وطريقة تصحيح الخطأ (ECM) تستخدم في التحليل التجريبي. يوضح اختبار التكامل المشترك أن علاقة التوازن طويلة المدى موجودة بين المتغيرات، تُظهر نتائج طريقة تصحيح الخطأ أن الدين الخارجي ساهم بشكل إيجابي في الاقتصاد النيجيري، وتوصي الدراسة بضرورة ضمان الحكومة للاستقرار الاقتصادي والسياسي، ويجب اقتناء الديون الخارجية إلى حد كبير لأسباب اقتصادية وليس لأسباب اجتماعية أو سياسية.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

نحاول من خلال هذه الدراسة الكشف عن بعض آثار المديونية الخارجية في ثلاث دول مختارة الجزائر وتونس والعراق من خلال مؤشرات مركبة تدرس العلاقة بين المديونية الخارجية والمتغيرات الاقتصادية المهمة و هي احتياطات النقد الأجنبي والادخار وأيضاً وضعية الميزان التجاري وفق المنهج الكمي باستخدام البرنامج الإحصائي spss و تحليل نتائجه بالتركيز على الفترة 2013 - 2020 فيما يخص الجزائر وتونس وفترة 2015-2020 بالنسبة للعراق .

خلاصة الفصل :

نستخلص من خلال ما تطرقنا له أن نشأة المديونية الخارجية مرت بعدة مراحل وهي من المراحل المبكرة ما قبل الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الحاضر، وتعود زيادة ضغط المديونية الخارجية لهذه الدول إلى عوامل عديدة نذكر بعض منها ارتفاع أسعار الفائدة* الحقيقية و سياسات الدول الدائنة و مؤسسات التمويل الدولية الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي ووجود فجوة الموارد المحلية .

ومن بين الآثار المترتبة على تزايد حجم المديونية الخارجية تزايد عبء الدين وتراجع الانتقال الصافي للقروض .فالمؤشرات نجد مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة احتياط الدولة إلى إجمالي الديون.

*ربا محرم في الشريعة الإسلامية.

الفصل الثاني:

المديونية الخارجية وعلاقتها بمتغيرات

اقتصادية في الجزائر وتونس والعراق

خلال فترة 2013/2020

تمهيد

يركز هذا الفصل على كشف ودراسة ملامح أساسية عن آثار المديونية الخارجية في علاقتها بمتغيرات اقتصادية في ثلاث دول الجزائر و تونس والعراق، من خلال تقدير وتحليل تطور مسارات معادلات الاتجاه الزمني لمجموعة من المؤشرات المركبة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، و مؤشر نسبة احتياطي الصرف الأجنبي الى اجمالي الدين الخارجي ومؤشر الديون الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر نسبة الادخار المحلي الى الدين الخارجي للاستدلال بمجموع هذه المؤشرات على اثر الدين الخارجي على الوضعية الاقتصادية للبلد خلال سنوات فترة الدراسة المتاحة .

المبحث الأول : المديونية الخارجية و علاقتها بمتغيرات اقتصادية في الجزائر

يركز هذا المبحث على تقدير وتحليل المسارات الزمنية لتطور مؤشرات المديونية الخارجية في الاقتصاد الجزائري يمكن تطور هذه المسارات من خلال تقدير معادلات الاتجاه الزمني لمجموعة من المؤشرات وهي حجم الدين الخارجي و مؤشر نسبة احتياطي الصرف الأجنبي الى اجمالي الدين الخارجي ومؤشر الديون الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة الادخار المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي للاستدلال بمجموع هذه المؤشرات على اثر الدين الخارجي على الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال سنوات فترة الدراسة المتاحة .

المطلب الاول: تقدير وتحليل المسار الزمني لتطور مؤشر العلاقة النسبية بين احتياطي الصرف الأجنبي و الادخار الى اجمالي الدين الخارجي

لدينا الجدول رقم (2) يوضح تطورات متغيرات الدراسة في الجزائر خلال 2020/2013:

جدول(2): متغيرات الدراسة في الاقتصاد الجزائري (المليار دولار امريكي):

| السنوات | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|--------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| الاحتياطي | 201,44 | 186,35 | 150,6 | 120,79 | 104,85 | 87,38 | 71,8 | 59,43 |
| الديون الخارجية | 5,25 | 5,52 | 4,67 | 5,46 | 5,71 | 5,71 | 5,49 | 5,18 |
| اجمالي الناتج المحلي | 209,76 | 213,81 | 165,98 | 160,03 | 170,1 | 174,91 | 171,77 | 145,01 |
| مؤشر الاحتياطي/ اجمالي الدين الخارجي | 38,36 | 35,49 | 32,24 | 22,1 | 18,36 | 15,3 | 13,07 | 11,47 |
| مؤشر الادخار/ اجمالي الدين الخارجي | 18,23 | 17,63 | 12,26 | 10,95 | 11,53 | 12,29 | 11,76 | 8,59 |

| | | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|-----------------|
| - | - | - | - | - | - | - | 5,89 | الميزان التجاري |
| 15,4 | 10,9 | 11,1 | 17,7 | 22,7 | 22,1 | 3,07 | | |
| 9 | 6 | | | | 6 | | | |

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

يمكن استخدام الصيغة الاسية لتقدير المسار الزمني لأربعة معدلات تغير أولها معدل تغير حجم احتياطات الصرف الأجنبي ورمزه (ra) والثاني معدل تغير اجمالي الدين الخارجي و رمزه (da) والثالث معدل تغير مؤشر نسبة الاحتياطات الى اجمالي الدين الخارجي ورمزه (tarda)، ومعدل تغير مؤشر نسبة الادخار الى اجمالي الدين الخارجي ورمزه (tsada) في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2013-2020)، و باستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز spss تم التوصل الى النتائج الموضحة في الجدول رقم (3)

جدول رقم (3) تقدير المسار الزمني لاحتياطات الصرف الأجنبي و اجمالي الدين الخارجي و المؤشرين النسبيين لاحتياطات الصرف الادخار الى اجمالي الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2013-2020

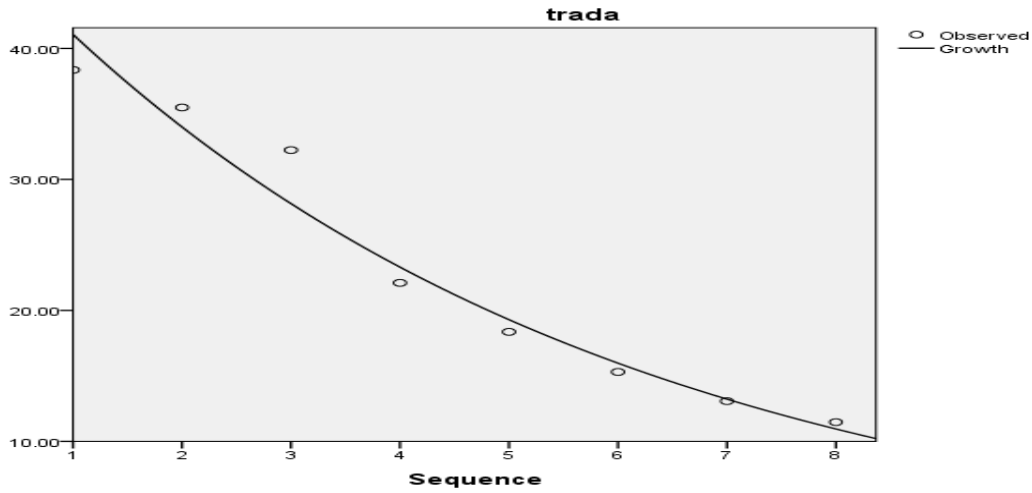
| المتغير التابع | معادلة الاتجاه الزمني | معدل التغير % | F | R ² |
|----------------|------------------------------|---------------|-----------|----------------|
| ra | $ra = e^{5.536 - 0.180t}$ | -18 | 1223.583* | 0.995 |
| da | $da = e^{1.632 + 0.009t}$ | + 0.9 | 0.827 | 0.121 |
| trada | $trada = e^{3.904 - 0.189t}$ | -18.9 | 261.821* | 0.978 |

| | | | | |
|---------------------------------|---------|------|------------------------|-------|
| 0.758 | 18.816* | -8.8 | $tsd=e^{2.933-0.088t}$ | tsada |
| ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1 % | | | | * |

المصدر بالاستناد الى مخرجات برنامج SPSS وجداول الملحقات وجدول(2).

تشير نتائج التقدير في الجدول رقم (3) الى ان احتياطات الصرف الأجنبي ra قد سجلت معدل تناقص بلغ نحو -18% كمتوسط سنوي للفترة 2013-2020 ، واما تطور حجم الدين الخارجي da سجل معدل نمو ضعيف جدا وغير معنوي احصائيا وقدر بنحو 0.9 % مما ادى الى تسجيل معدل تناقص في مؤشر تغطية احتياطات الصرف الاجنبي لحجم المديونية الخارجية trada و البالغ نحو -18.9% كمتوسط سنوي لنفس فترة الدراسة وكان معنوي احصائيا عند 1 % ، واما مؤشر نسبة الادخار الى اجمالي الدين الخارجي tsada فهو أيضا سجل معدل تناقص بلغ نحو -8.8 % كمتوسط سنوي لنفس فترة الدراسة وهذه النتائج في مجموعها يمكن الاستدلال بها على وجود مؤشرات سلبية ليس في صالح سياسة الاستدانة الخارجية التي تنعكس سلبا على معدلات التنمية المستدامة و مستقبل الأجيال اللاحقة عند انعدام القدرة على سداد الديون و تحميلها لأجيال قادمة ولاسيما ان الميزان التجاري خلال الفترة 2014 وحتى 2020 شهد عجز كما هو مبين في الجدول رقم (3) وهذا يؤدي الى تراجع حجم الاحتياطات ويؤدي الى تعريض اقتصاد البلد الى مخاطر المديونية الخارجية التي تترك اثارا سلبية على معدلات التنمية الاقتصادية . والشكل البياني رقم (1) يوضح هذا التراجع في مؤشر trada.

الشكل رقم (1) تطور مسار مؤشر تغطية الاحتياطيات لاجمالي الدين الخارجي في الجزائر trada خلال الفترة 2013-2020



المبحث الثاني : المديونية الخارجية و علاقتها بمتغيرات اقتصادية في تونس

يركز هذا المبحث على تقدير وتحليل المسارات الزمنية لتطور مؤشرات المديونية الخارجية في الاقتصاد التونسي يمكن تطور هذه المسارات من خلال تقدير معادلات الاتجاه الزمني لمجموعة من المؤشرات وهي حجم الدين الخارجي و مؤشر نسبة احتياطي الصرف الأجنبي الى اجمالي الدين الخارجي ومؤشر الديون الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة الادخار المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي للاستدلال بمجموع هذه المؤشرات على اثر الدين الخارجي على الوضعية الاقتصادية لتونس خلال سنوات فترة الدراسة المتاحة.

المطلب الأول: تقدير وتحليل المسار الزمني لتطور مؤشر العلاقة النسبية بين احتياطي الصرف الأجنبي والادخار الى اجمالي الدين الخارجي

لدينا الجدول رقم (4) يوضح تطورات متغيرات الدراسة في تونس خلال 2020/2013:

جدول (4): متغيرات الدراسة في اقتصاد التونسي (مليار الدولار أمريكي):

| السنوات | 20 | 20 | 201 | 201 | 201 | 201 | 201 | 2020 |
|----------------------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|------|
| | 13 | 14 | 5 | 6 | 6 | 7 | 8 | 9 |
| الاحتياطي | 7,5 | 7,5 | 7,5 | 6,1 | 6,1 | 6,1 | 5,6 | 7,9 |
| | 5 | | 6 | 4 | 4 | 4 | 6 | 2 |
| الديون الخارجية | 25, | 26, | 27, | 28, | 28, | 33, | 35, | 39 |
| | 76 | 97 | 49 | 83 | 83 | 5 | 03 | 05 |
| اجمالي الناتج المحلي | 48, | 50, | 45, | 44, | 44, | 42, | 42, | 41, |
| | 68 | 27 | 78 | 36 | 36 | 16 | 69 | 91 |

| | | | | | | | | |
|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|--------------------------------------|
| 0,2 | 0,2 | 0,1 | 0,1 | 0,2 | 4 | 0,2 | 0,2 | مؤشر الاحتياطي/ اجمالي الدين الخارجي |
| 3 | | 6 | 8 | 1 | | 7 | 9 | |
| 0,0 | 0,1 | 0,0 | 0,1 | 0,1 | 0,2 | 0,3 | 0,2 | مؤشر الادخار/ اجمالي الدين الخارجي |
| 6 | 2 | 8 | 3 | 7 | 1 | 3 | 8 | |
| - | - | - | - | - | - | - | - | الميزان التجاري |
| 3,5 | 4,3 | 5,6 | 5,2 | 4,6 | 4,7 | 5,2 | 4,4 | |
| 5 | 7 | 8 | 2 | 6 | 8 | 3 | 7 | |

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

يمكن استخدام الصيغة الاسية لتقدير المسار الزمني لأربعة معدلات تغير أولها معدل تغير حجم احتياطات الصرف الأجنبي ورمزه (rt) والثاني معدل تغير اجمالي الدين الخارجي و رمزه (dt) والثالث معدل تغير مؤشر نسبة الاحتياطات الى اجمالي الدين الخارجي ورمزه (trtdt)، ومعدل تغير مؤشر نسبة الادخار الى اجمالي الدين الخارجي ورمزه (tstdt) في الاقتصاد التونسي خلال الفترة (2013-2020)، و باستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز spss تم التوصل الى النتائج الموضحة في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) تقدير المسار الزمني لاحتياطات الصرف الأجنبي و اجمالي الدين الخارجي و المؤشر ين النسبيين لاحتياطات الصرف و الادخار الى اجمالي الدين الخارجي في تونس خلال الفترة 2013-2020

| المتغير التابع | معادلة الاتجاه الزمني | معدل التغير % | F | R ² |
|----------------|-----------------------|---------------|---|----------------|
|----------------|-----------------------|---------------|---|----------------|

| | | | | |
|----------------------------------|----------|-------|-------------------------------|-------|
| 0.041 | 0.260 | +1.5 | $rt = e^{1.906 + 0.015t}$ | rt |
| 0.963 | 157.826* | +7.1 | $dt = e^{3.137 + 0.071t}$ | dt |
| 0.445 | 4.804*** | -5.8 | $trtdt = e^{-1.246 - 0.058t}$ | trtdt |
| 0.879 | 43.712* | -22.6 | $tstdt = e^{-0.884 - 0.226t}$ | tstdt |
| ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1 % | | | | * |
| ثبوت المعنوية الإحصائية عند 10 % | | | | *** |

المصدر بالاستناد جدول متغيرات الدراسة لتونس بالملحق وجداول مخرجات

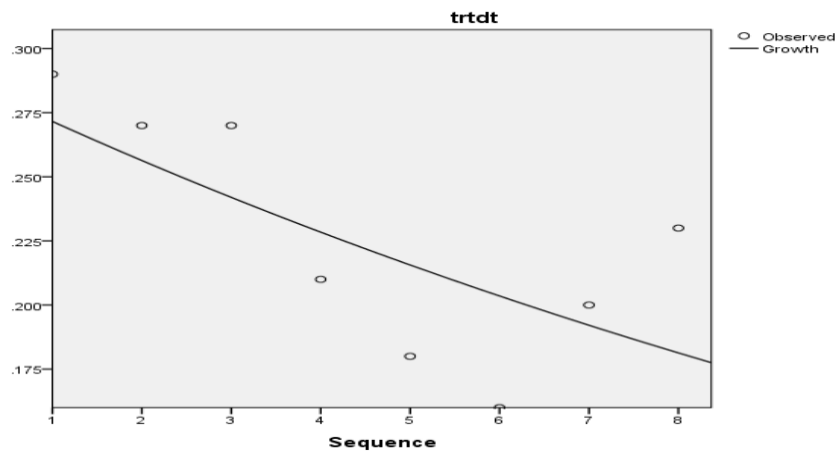
برنامج spss بالملحق والجدول (4)

تشير نتائج التقدير في الجدول رقم (5) الى ان احتياطات الصرف الأجنبي rt قد سجلت معدل نمو ضعيف وغير معنوي احصائيا بلغ نحو 1.5% كمتوسط سنوي للفترة 2013-2020 ، واما تطور حجم الدين الخارجي dt في تونس سجل معدل نمو مرتفع مقارنة بالاحتياطات و معنوي احصائيا عند 1 % وقدر بنحو 7.1 % لنفس الفترة مما ادى الى تسجيل معدل تناقص في مؤشر تغطية احتياطات الصرف الاجنبي لحجم المديونية الخارجية trtdt و البالغ نحو -5.8% كمتوسط سنوي لنفس فترة الدراسة وكان معنوي احصائيا لكن عند 10 % ، واما مؤشر نسبة الادخار الى اجمالي الدين الخارجي tstdt فهو أيضا سجل معدل تناقص بلغ نحو -22.6% كمتوسط سنوي لنفس فترة

الدراسة وهذه النتائج في مجموعها يمكن الاستدلال بها على وجود مؤشرات سلبية ليس في صالح سياسة الاستدانة الخارجية التي تنعكس سلبا على معدلات التنمية المستدامة و مستقبل الأجيال اللاحقة عند انعدام القدرة على سداد الديون و تحميلها لأجيال قادمة في الاقتصاد التونسي ولاسيما ان مؤشر رصيد الميزان التجاري شهد عجزا خلال فترة الدراسة كما هو مبين في الجدول (5) متغيرات الدراسة الخاص بالاقتصاد التونسي بالملحق وهذا يؤدي الى تراجع حجم الاحتياطيات ويؤدي الى تعريض اقتصاد البلد الى مخاطر المديونية الخارجية التي تترك اثارا سلبية على معدلات التنمية الاقتصادية . والشكل البياني رقم (2) يوضح هذا التراجع في مؤشر trtdt.

الشكل رقم (2) تطور مسار مؤشر تغطية الاحتياطيات لإجمالي الدين الخارجي

في تونس trtdt خلال الفترة 2013-2020



المبحث الثالث : المديونية الخارجية و علاقتها بمتغيرات اقتصادية في العراق

يركز هذا المبحث على تقدير وتحليل المسارات الزمنية لتطور مؤشرات المديونية الخارجية

في الاقتصاد العراقي يمكن تطور هذه المسارات من خلال تقدير معادلات الاتجاه الزمني

لمجموعة من المؤشرات وهي حجم الدين الخارجي و مؤشر نسبة احتياطي الصرف

الأجنبي الى اجمالي الدين الخارجي ومؤشر الديون الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة الادخار المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي للاستدلال بمجموع هذه المؤشرات على اثر الدين الخارجي على الوضعية الاقتصادية للعراق خلال سنوات فترة الدراسة المتاحة

المطلب الأول : تقدير وتحليل المسار الزمني لتطور مؤشر العلاقة النسبية بين

احتياطي الصرف الأجنبي والادخار الى اجمالي الدين الخارجي

لدينا الجدول رقم (6) يوضح تطورات متغيرات الدراسة في العراق خلال 2020/2015:

جدول (6): متغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي (مليار دولار أمريكي):

| السنوات | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| الاحتياطي | 77,75 | 66,28 | 53,99 | 45,3 | 49,32 | 64,72 | 68,02 | 54,42 |
| الديون الخارجية | / | / | 19,13 | 23,36 | 28,1 | 27,79 | 27,47 | 26,3 |
| اجمالي الناتج المحلي | 158,94 | 159,25 | 166,77 | 189,77 | 186,31 | 191,22 | 201,77 | 178,92 |
| مؤشر الاحتياطي / اجمالي الدين الخارجي | / | / | 2,82 | 1,93 | 1,75 | 2,32 | 3,02 | 2,06 |
| مؤشر الادخار / اجمالي الدين الخارجي | / | / | 3,16 | 1,74 | 2,13 | 3,29 | 3,88 | 1,44 |
| الميزان التجاري | 27,97 | 20,33 | -0,94 | 2,71 | 15,08 | 35,93 | 16,62 | -1,08 |

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدول

يمكن استخدام الصيغة الاسية لتقدير المسار الزمني لأربعة معدلات تغير أولها معدل تغير حجم احتياطات الصرف الأجنبي ورمزه (rk) والثاني معدل تغير اجمالي الدين الخارجي ورمزه (dk) والثالث معدل تغير مؤشر نسبة الاحتياطات الى اجمالي الدين الخارجي ورمزه (trkdk)، ومعدل تغير مؤشر نسبة الادخار الى اجمالي الدين الخارجي ورمزه (tskdk) في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2015-2020)، و باستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز spss تم التوصل الى النتائج الموضحة في الجدول رقم (6)

جدول رقم (7) تقدير المسار الزمني لاحتياطيات الصرف الأجنبي و اجمالي الدين الخارجي و المؤشر ين النسبيين

لاحتياطيات الصرف و الادخار الى اجمالي الدين الخارجي في العراق خلال الفترة 2020-2015

| المتغير التابع | معادلة الاتجاه الزمني | معدل التغير % | F | R ² |
|----------------------------------|---------------------------------------|---------------------------------|-------|----------------|
| rk | $rk = e^{3.861 + 0.044t}$ | +4.4 | 1.525 | 0.276 |
| dk | $dk = e^{3.044 + 0.042t}$ | +4.2 | 1.537 | 0.278 |
| trkdk | $trkdk = e^{0.815 + 0.002t}$ | +0.2 | 0.001 | 0.00 |
| المتوسط السنوي للتغطية 2.316 مرة | الحد الأدنى للتغطية 1.75 مرة سنة 2016 | الحد الأعلى نحو 3 مرات سنة 2019 | | |
| tskdk | $tskdk = e^{1.004 - 0.031t}$ | -3.1 | 0.089 | 0.022 |

| الحد الأعلى | الحد الأدنى للتغطية | المتوسط السنوي | |
|--------------|---------------------|----------------|--|
| نحو 3.8 | 1.44 مرة | للتغطية | |
| مرة سنة 2019 | سنة 2020 | 2.60 مرة | |

المصدر بالاستناد جدول متغيرات الدراسة للعراق بالملحق وجداول مخرجات

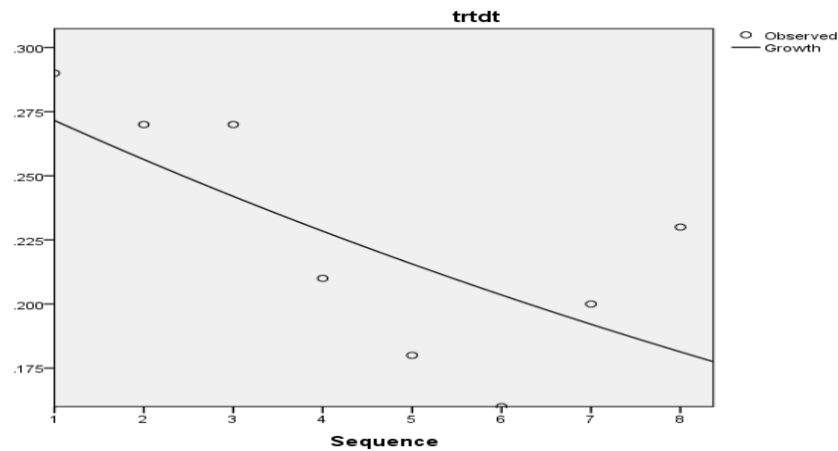
برنامج spss بالملحق (6)

تشير نتائج التقدير في الجدول رقم (7) الى ان احتياطات الصرف الأجنبي rk في العراق قد سجلت معدل نمو لم تثبت معنويته الإحصائية بلغ نحو 4.4% كمتوسط سنوي للفترة 2015-2020 ، واما تطور حجم الدين الخارجي dk سجل معدل نمو متقارب مقارنة بالاحتياطات وغير معنوي احصائيا وقدر بنحو 4.2 % لنفس الفترة مما ادى الى تسجيل معدل نمو يكاد يساوي صفر في مؤشر تغطية احتياطات الصرف الاجنبي لحجم المديونية الخارجية trkdk و البالغ نحو +0.2% كمتوسط سنوي لنفس فترة الدراسة وكان غير معنوي احصائيا والجدير بالذكر ان هذا مؤشر تغطية الاحتياطات للديون الخارجية كان خلال سنوات الدراسة يفوق الواحد وكان يتقلب بين حدين حد ادنى نحو 1.75 مرة سنة 2016 وحد اعلى نحو 3 مرات سنة 2019 وبمتوسط سنوي للفترة نحو 2.3 مرة وهو مؤشر جيد يعكس توفر القدرة المالية على سداد الديون ، واما مؤشر نسبة الادخار الى اجمالي الدين الخارجي tskdk فقد سجل معدل تناقص غير معنوي احصائيا بلغ نحو 3.1- % كمتوسط سنوي لنفس فترة الدراسة وكان هذا المؤشر يتقلب بين حدين حد ادنى نحو 1.44 مرة سنة 2020 وحد اعلى نحو 3.8 مرة سنة 2019 وبمتوسط سنوي 2.60 مرة لا جمالي الفترة وما يميز الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة 2016-2019 تسجيل فوائض في الميزان التجاري افضل من الاقتصاد التونسي ويعكس وجود اثر إيجابي لصالح الوضع الاقتصادي في مجال توفير حصيلة من النقد الأجنبي وهذه النتائج في

مجموعها يمكن الاستدلال بها على وجود مؤشر سلبي وفق معيار نسبة الادخار الى اجمالي الدين الخارجي tskdk ليس في صالح سياسة الاستدانة الخارجية التي تنعكس سلبا على معدلات التنمية المستدامة و مستقبل الأجيال اللاحقة عند انعدام القدرة على سداد الديون و تحميلها لأجيال قادمة في الاقتصاد العراقي عند ظهور سلسلة من العجز في الميزان التجاري على المدى البعيد وهذا يؤدي الى تراجع حجم الاحتياطيات كما هو مبين في جدول متغيرات الدراسة الخاص بالعراق لسنة 2020 تسجيل عجز في الميزان التجاري وأيضا تراجع في الاحتياطيات واستمرارية هذه الوضعية تؤدي الى تعريض اقتصاد البلد الى مخاطر المديونية الخارجية التي تترك اثارا سلبية على معدلات التنمية الاقتصادية .

الشكل رقم (3) تطور مسار مؤشر تغطية الاحتياطيات لإجمالي الدين الخارجي

في العراق trtdt خلال الفترة 2013-2020



خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد ما تم التطرق اليه في الفصل النظري على أرض الواقع من خلال التركيز على دراسة الآثار النسبية لعلاقة المديونية الخارجية بمتغيرين أساسيين هما: احتياطي الصرف الأجنبي والادخار، وأيضاً الأخذ بالحسبان وضعية أرصدة الميزان التجاري حسب ما هو متاح من بيانات؛ مع استخدام البرنامج الاحصائي spss لتقدير مسارات معادلات الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة في كل من الجزائر ، تونس والعراق.

الخاتمة

الخاتمة:

ركزت هذه الدراسة على عرض الجانب النظري للمديونية من مفاهيم عن المديونية الخارجية وأسبابها وآثارها ومؤشرات قياسها وجانب تطبيقي خصص لثلاثة دول الجزائر وتونس والعراق، جاء عرض فيها المسارات الزمنية لمجموعة من المؤشرات المهمة ذات الصلة بالمديونية الخارجية في علاقتها باحتياطات الصرف الاجنبي والادخار مع التعليق على ارسدة الميزان التجاري لكل دولة، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات:

النتائج:

الجانب النظري:

- تعتبر المديونية الخارجية مصدرا مكملًا للادخار المحلي للخروج من حالة التخلف ولتحقيق تنمية اقتصادية. (ثبات الفرضية الأولى)
- توجد عدة آثار المديونية الخارجية منها اقتصادية وسياسية واجتماعية. (ثبات الفرضية الثانية)
- للمديونية الخارجية عدة مؤشرات منها: مؤشر الديون الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة احتياطات الصرف الاجنبي الى إجمالي الدين الخارجي ويمكن قياسها ايضا بمؤشر الادخار الى إجمالي الدين الخارجي.

نتائج الجانب التطبيقي حالة الجزائر

- سجل احتياطات الصرف الأجنبي ra معدل تناقص بلغ نحو -18% كمتوسط سنوي للفترة 2013-2020 ، واما تطور حجم الدين الخارجي da سجل معدل نمو ضعيف جدا وغير معنوي احصائيا وقدر بنحو 0.9% مما ادى الى تسجيل معدل تناقص في مؤشر تغطية احتياطات الصرف الاجنبي لحجم المديونية الخارجية trada و البالغ نحو -18.9% كمتوسط سنوي لنفس فترة الدراسة وكان معنوي احصائيا عند 1% .

- سجل مؤشر نسبة الادخار الى اجمالي الدين الخارجي tsada معدل تناقص بلغ نحو -8.8% كمتوسط سنوي لنفس فترة الدراسة وهذه النتائج في مجموعها يمكن الاستدلال بها على وجود مؤشرات سلبية ليس في صالح سياسة الاستدانة الخارجية التي تنعكس سلبا على معدلات التنمية المستدامة و مستقبل الأجيال اللاحقة عند انعدام القدرة على سداد الديون و تحميلها لأجيال قادمة ولاسيما ان الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014 وحتى 2020 شهد سلسلة من العجز. وهذه النتائج يمكن الاستدلال بها على اثبات الفرضية الثالثة

نتائج الجانب التطبيقي حالة تونس

- سجل احتياطات الصرف الأجنبي rt قد سجلت معدل نمو ضعيف وغير معنوي احصائيا بلغ نحو 1.5% كمتوسط سنوي للفترة 2013-2020 ، واما تطور حجم الدين الخارجي dt في تونس سجل معدل نمو مرتفع مقارنة بالاحتياطات و معنوي احصائيا عند 1% وقدر بنحو 7.1% لنفس الفترة مما ادى الى تسجيل معدل تناقص في مؤشر تغطية احتياطات الصرف الاجنبي لحجم المديونية الخارجية trtdt و البالغ نحو -5.8% كمتوسط سنوي لنفس فترة الدراسة وكان معنوي احصائيا لكن عند 10%

- سجل مؤشر نسبة الادخار الى اجمالي الدين الخارجي tstdt فهو أيضا سجل معدل تناقص بلغ نحو -22.6% كمتوسط سنوي لنفس فترة الدراسة وهذه النتائج في مجموعها يمكن الاستدلال بها على وجود مؤشرات سلبية ليس في صالح سياسة الاستدانة الخارجية التي تنعكس سلبا على معدلات التنمية المستدامة و مستقبل الأجيال اللاحقة عند انعدام القدرة على سداد الديون و تحميلها لأجيال قادمة في الاقتصاد التونسي ولاسيما ان مؤشر رصيد الميزان التجاري شهد سلسلة عجز خلال فترة الدراسة 2013-2020 وهذه النتائج يمكن الاستدلال بها على اثبات الفرضية الثالثة

نتائج الجانب التطبيقي حالة العراق

- سجل احتياطات الصرف الأجنبي rk في العراق قد سجلت معدل نمو لم تثبت معنويته الإحصائية بلغ نحو 4.4% كمتوسط سنوي للفترة 2015-2020 ، واما تطور حجم الدين الخارجي dk سجل معدل نمو متقارب مقارنة بالاحتياطات وغير معنوي احصائيا وقدر بنحو 4.2% لنفس الفترة مما ادى الى تسجيل معدل نمو يكاد يساوي صفر في مؤشر تغطية احتياطات الصرف الاجنبي لحجم المديونية الخارجية trkdk و البالغ نحو +0.2% كمتوسط سنوي لنفس فترة الدراسة وكان غير معنوي احصائيا والجدير بالذكر ان هذا مؤشر تغطية الاحتياطات للديون الخارجية كان خلال سنوات الدراسة يفوق الواحد وكان يتقلب بين حدين حد ادنى نحو 1.75 مرة سنة 2016 وحد اعلى نحو 3 مرات سنة 2019 وبمتوسط سنوي للفترة نحو 2.3 مرة وهو مؤشر جيد يعكس توفر القدرة المالية على سداد الديون ،
- سجل مؤشر نسبة الادخار الى اجمالي الدين الخارجي tskdk فقد سجل معدل تناقص غير معنوي احصائيا بلغ نحو -3.1% كمتوسط سنوي لنفس فترة الدراسة وكان هذا المؤشر يتقلب بين حدين حد ادنى نحو 1.44 مرة سنة 2020 وحد اعلى نحو 3.8 مرة سنة 2019 وبمتوسط سنوي 2.60 مرة لا جمالي الفترة وما يميز الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة 2016-2019 تسجيل فوائض في الميزان التجاري افضل من الاقتصاد التونسي ويعكس وجود اثر إيجابي لصالح الوضع الاقتصادي في مجال توفير حصيلة من النقد الأجنبي وهذه النتائج في مجموعها يمكن الاستدلال بها على وجود مؤشر سلبي وفق معيار نسبة الادخار الى اجمالي الدين الخارجي tskdk ليس في صالح سياسة الاستدانة الخارجية التي تنعكس سلبا على معدلات التنمية المستدامة و مستقبل الأجيال اللاحقة عند انعدام القدرة على سداد الديون و تحميلها لأجيال قادمة في الاقتصاد العراقي عند ظهور سلسلة من العجز في الميزان التجاري على المدى البعيد ولاسيما ان سنة 2020 سجل

عجز في الميزان التجاري وهذه النتائج يمكن الاستدلال بها على اثبات الفرضية الثالثة .

التوصيات:

- ان تزايد حجم الديون أدى الى هبوط القدرة الادخارية داخل البلدان النامية وانخفاض معدلات النمو في الاجل الطويل فضلا الى عجزه ميزان المدفوعات بسبب المبالغ المدفوعة لتسديد خدمة الديون وهذا كله عزز التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية العالمية.
- تجنب اقتصاد البلد من الوقوع في فخ المديونية الخارجية التي يستخدم تمويل الربوي من ثم ضرورة تجنب اوجه ضياع الادخارات وضرورة معالجة ظاهرة البطالة وتوجيه استثمار النقد الاجنبي الى القطاعات الرأسمالية من بينها قطاع التعليم العالي (الاستثمار في راسي المال البشري في القطاع التربية والتعليم في الاطوار الثلاثة) وتجنب التعامل بسعر الفائدة لأنه له اضرار والتوجه الى رفع الوعي باستخدام صيغ تمويل الإسلامية.
- ضرورة معالجة فجوة الموارد المحلية (الاستثمار) وفجوة التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات) وفجوة التكنولوجيا من اجل تقليص التبعية المالية للسوق الدولية وتقليص الذهاب الى الديون الربوية.
- معالجة الفجوة الغذائية لتقليص الطبيعية الغذائية داخل الاقتصاد الدول النامية من بينها دول عينه الدراسة مع ضرورة التركيز على قطاع الزراعة لتحسين مستوى الامن الغذائي.

قائمة المراجع

المراجع

المراجع:

الكتب:

- عبد السعيد عبد إسماعيل، أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 1996،
- علي محمد سعود، ميثم صاحب عجام، فخ المديونية الخارجية للدول النامية لأسباب و الاستراتيجيات، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2018،
- خضير حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2002،
- بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون المعهد العربي للتخطيط الإقتصادي الكويت، 2004، السنة الثالثة،
- النحفي سالم توفيق، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي "، بغداد، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، 2015،
- خالد أحمد فرحان المشهداني، التمويل الدولي، الطبعة العربية 2015، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012،

المذكرات:

- عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات (1970-2006))، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012/2013
- Economie mondiale (1990-2000) « l'impératif décroissance » : Rapport du centre d'étude prospective et d'information et d'information internationale (CEII) ; Economica ; paris ; 1992
- عبيد، محمد عبد الله " أثر الدين العام علي الإنفاق الحكومي : دراسة تطبيقية علي الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة (1997- 2013) " رسالة ماجستير، فلسطين، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2015

المراجع

- أحمد زكريا صيام، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة 1995 1996
- نجود احمد ملح، المديونية الخارجية و علاجها من منظور الاقتصاد الاسلامي دراسة حالة الأردن للفترة (1990-2004)، رسالة ماجستير اقتصاد و مصاريف إسلامية، جامعة اليرموك، الاردن، 2007،
- عزيزي حليلة، جعفري فوزية، إشكالية المديونية الخارجية في الدولة العربية حلة الجزائر (2000-2016)، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة احمد دراية أدرار، 2017-2018
- فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006
- مشير الوردي، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2003)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أكتوبر 2006،

مجلات:

- السيد احمد صادق اسماعيل، اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1990-2018)، مجلة البحوث المالية و التجارية، المجلد 22، العدد 2، 2021
- منال جابر مرسي محمد، أثر الدين الخارجي عمي النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 2020، 08
- أياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابتهها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2018،
- سيد شوريجي عبد المولى، المديونية الخارجية وإنعكاساتها على الأمن والاستقرار في بعض المجتمعات العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، (دون سنة النشر والعدد)،
- بن كاملة محمد عبد العزيز، المديونية الخارجية و استراتيجيات التنمية المالية للاقتصاد الناشئة، مجلة الاقتصادية الجديدة، العدد 2012، 06.

المراجع

المنتديات:

- ليلي أحمد الخواجة "انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية" منتدى إقليمي حول: "العالم العربي والعولمة: تحديات وفرص، تونس، 1999،

المواقع:

- <https://democraticac.de/?p=77228>

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

جداول الملاحق تخص الاقتصاد الجزائري

الملحق رقم (1) مختصر نتائج تقدير مؤشر da في الجزائر خلال الفترة 2013-2020

Dependent Variable: da

| Equation | Model Summary | | | | | Parameter Estimates | |
|----------|---------------|------|-----|-----|------|---------------------|------|
| | R Square | F | df1 | df2 | Sig. | Constant | b1 |
| Growth | .121 | .827 | 1 | 6 | .398 | 1.632 | .009 |

الملحق رقم (2) مختصر نتائج تقدير مؤشر ra في الجزائر خلال الفترة 2013-2020

Dependent Variable: ra

| Equation | Model Summary | | | | | Parameter Estimates | |
|----------|---------------|----------|-----|-----|------|---------------------|-------|
| | R Square | F | df1 | df2 | Sig. | Constant | b1 |
| Growth | .995 | 1223.583 | 1 | 6 | .000 | 5.536 | -.180 |

الملحق رقم (3) مختصر نتائج تقدير مؤشر trada في الجزائر خلال الفترة 2013-2020

Dependent Variable: trada

| Equation | Model Summary | | | | | Parameter Estimates | |
|----------|---------------|---------|-----|-----|------|---------------------|-------|
| | R Square | F | df1 | df2 | Sig. | Constant | b1 |
| Growth | .978 | 261.821 | 1 | 6 | .000 | 3.904 | -.189 |

الملحق رقم (4) مختصر نتائج تقدير مؤشر tsada في الجزائر خلال الفترة 2013-2020

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: tsada

| Equation | Model Summary | | | | | Parameter Estimates | |
|----------|---------------|--------|-----|-----|------|---------------------|-------|
| | R Square | F | df1 | df2 | Sig. | Constant | b1 |
| Growth | .758 | 18.816 | 1 | 6 | .005 | 2.933 | -.088 |

جداول الملحق تخص الاقتصاد التونسي

الملحق رقم (5) مختصر نتائج تقدير مؤشر dt في تونس خلال الفترة 2013-2020

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: rt

| Equation | Model Summary | | | | | Parameter Estimates | |
|----------|---------------|------|-----|-----|------|---------------------|------|
| | R Square | F | df1 | df2 | Sig. | Constant | b1 |
| Growth | .041 | .260 | 1 | 6 | .629 | 1.906 | .015 |

الملحق رقم (6) مختصر نتائج تقدير مؤشر rt في تونس خلال الفترة 2013-2020

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: dt

| Equation | Model Summary | | | | | Parameter Estimates | |
|----------|---------------|---------|-----|-----|------|---------------------|------|
| | R Square | F | df1 | df2 | Sig. | Constant | b1 |
| Growth | .963 | 157.826 | 1 | 6 | .000 | 3.137 | .071 |

الملحق رقم (7) مختصر نتائج تقدير مؤشر trtdt في تونس خلال الفترة 2013-2020

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: trtdt

| Equation | Model Summary | | | | | Parameter Estimates | |
|----------|---------------|-------|-----|-----|------|---------------------|-------|
| | R Square | F | df1 | df2 | Sig. | Constant | b1 |
| Growth | .445 | 4.804 | 1 | 6 | .071 | -1.246 | -.058 |

الملحق رقم (8) مختصر نتائج تقدير مؤشر trtdt في تونس خلال الفترة 2013-2020

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: tsttdt

| Equation | Model Summary | | | | | Parameter Estimates | |
|----------|---------------|--------|-----|-----|------|---------------------|-------|
| | R Square | F | df1 | df2 | Sig. | Constant | b1 |
| Growth | .879 | 43.712 | 1 | 6 | .001 | -.884 | -.226 |

جداول ملحقة تخص الاقتصاد العراقي ترحل الى الملاحق وترقم

الملحق رقم (9) مختصر نتائج تقدير مؤشر dk في العراق خلال الفترة 2013-2020

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: rk

| Equation | Model Summary | | | | | Parameter Estimates | |
|----------|---------------|-------|-----|-----|------|---------------------|------|
| | R Square | F | df1 | df2 | Sig. | Constant | b1 |
| Growth | .276 | 1.525 | 1 | 4 | .284 | 3.861 | .044 |

الملحق رقم (10) مختصر نتائج تقدير مؤشر rk في العراق خلال الفترة 2013-2020

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: dk

| Equation | Model Summary | | | | | Parameter Estimates | |
|----------|---------------|--|--|--|--|---------------------|--|
|----------|---------------|--|--|--|--|---------------------|--|

| | R Square | F | df1 | df2 | Sig. | Constant | b1 |
|---------|----------|-------|-----|-----|------|----------|------|
| Growt h | .278 | 1.537 | 1 | 4 | .283 | 3.044 | .042 |

الملحق رقم (11) مختصر نتائج تقدير مؤشر trkdk في العراق خلال الفترة 2013-2020

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: trkdk

| Equation | Model Summary | | | | | Parameter Estimates | |
|----------|---------------|------|-----|-----|------|---------------------|------|
| | R Square | F | df1 | df2 | Sig. | Constant | b1 |
| Growt h | .000 | .001 | 1 | 4 | .980 | .815 | .002 |

الملحق (12) جدول الخصائص الإحصائية لمؤشر trkdk في العراق

Descriptive Statistics

| | N | Minimum | Maximum | Mean | Std. Deviation |
|--------------------|---|---------|---------|--------|----------------|
| trkdk | 6 | 1.75 | 3.02 | 2.3167 | .50686 |
| Valid N (listwise) | 6 | | | | |

الملحق رقم (13) مختصر نتائج تقدير مؤشر tskdk في العراق خلال الفترة 2013-2020

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: tskdk

| Equation | Model Summary | | | | | Parameter Estimates | |
|----------|---------------|------|-----|-----|------|---------------------|-------|
| | R Square | F | df1 | df2 | Sig. | Constant | b1 |
| Growt h | .022 | .089 | 1 | 4 | .781 | 1.004 | -.031 |

الملحق (14) جدول الخصائص الإحصائية لمؤشر tskdk في العراق

Descriptive Statistics

| | N | Minimum | Maximum | Mean | Std. Deviation |
|--------------------|---|---------|---------|--------|----------------|
| tskdk | 6 | 1.44 | 3.88 | 2.6067 | .97303 |
| Valid N (listwise) | 6 | | | | |